جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

متطلبات المناخ الاستثماري لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة

دراسة مقارنة بين : الجزائر ، المغرب ، تونس لفترة2000-2018

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص : مالية و تجارة دولية

إعداد الطالبين :

- دامو تاج الدين
- ولد محمد محمد

الاستاذ المشرف :

- د. بن أحمد ليلى

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : .....

السنة الجامعية 2017-2018

شكر و عرفان

نشكر **الله تعالى** لتوفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع، وبعبارات ملؤها الإمتنان والشكر الكبيرين الذي يعجز اللسان عن وصفهما، نتقدم بشكر خالص وخاص إلى الأستاذة **القديرة بن أحمد ليلى** لقبولها الإشراف وتأطير بحثنا، وعلى كل المساعدة التي قدمتها لنا، والنصائح القيمة والمفيدة التي أرشدتنا بها.

كما لا ننسى أن نشكر كل ما قدم لنا يد العون في الحصول على المراجع، وإلى كل من ساعدنا ولو بمعلومة، نصيحة، توجيهمن أساتذة و طلبة ، كما أشكر الأساتذة الأعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقبول مناقشـــة وإثراء هذه المذكرة، و شكرا لكل من ساهم في البحث من قريب أو من بعيد.

إهداء

نحمدك ربي حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

إنه لايسعنا في هذا المقام إلا أن نهدي ثمرة جهدنا

إلىمن قال فيهما الله عز وجل " .... وبالوالدين إحسانا

بحر الحنان ، ريحانة الدنيا ونور عيناي **أمي** حفظها الله لي.

الذي لم يبخل علي يوما، الشمعة التي تضيء دربي قرة عيني **أبي** العزيز.

و بأصدق عبارات الشكر أتوجه الى **الأستاذة المشرف بن أحمد ليلى**على هذه المذكرة

فجزاها الله عنا كل خير ،فلها منا كل التقدير و المحبة

والى كل الأساتذة الكرام في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة ابن خلدون بتيارت.

دامو تاج الدين

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع **أمي** و **أبي** العزيزين حفظهما الله لي

اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي .

والى **زوجتي** الكريمة سندي في الدنيا وإلى أفراد أسرتي ،

و إلى كل أقاربي

...إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء

إلى **أساتذتي** الكرام و كل رفقاء الدراسة .

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج .

ولد محمد محمد

الملخص :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة تمويل في عصرنا الحالي ، حيث برزعن غيره من وسائل التمويل الدولي الأخرى من خلال تأثيراته و طرق انتقاله و أشكاله المتعددة و يعتبر أقلهم تكلفة .

هذه الأهمية التي اكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر جعلت الدول النامية و المتقدمة على حد سواءتسعى لاجتذابه إليها من خلال التحسين من مناخها الاستثماري و توفير متطلباته من سياسات و تشريعات تضمن حمايته وانتهاج سبل اقتصادية ومالية واستثمارية متكاملة تسير المناخ الاستثماري بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة ، و تعني دراستنا الى توفير متطلبات المناخ الاستثماري الذي من شأنه ان يحفز المستثمر الأجنبي على الإستثمار ، من تحسين للبنية التحتية للبلد المضيف و زيادة الانفتاح الاقتصادي و درجة الوعي الثقافي و الاجتماعي و ووضع خطط تحفيزية خاصة للمستثمر الأجنبي .

كل هذا قد شاهدناه في الدراسة التي قمنا بها على كل من الجزائر و المغرب و تونس ، حيث اختلف ترتيبهما في درجة تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة باختلاف المناخ الاستثماري فيها حسب المؤشرات الاقتصادية الدولية .

الكلمات المفتاحية : الإستثمار الأجنبي المباشر ، مناخ الإستثمار ، سياسات جذب الإستثمار ، مؤشرات مناخ الإستثمار .

Abstract:

Foreign direct investment (FDI) is the most important means of financing in our time. It has emerged from other means of international finance through its effects, modes of transmission and its various forms, and is the least expensive.This importance of foreign direct investment has made both developing and developed countries seek to attract them by improving their investment climate and providing the necessary policies and legislations to ensure their protection and the adoption of integrated economic, financial and investment means that are conducive to the investment climate in general and foreign direct investment in particular.Our study means providing the requirements of the investment climate that will stimulate the foreign investor to invest, improving the infrastructure of the host country, increasing economic openness, cultural and social awareness, and developing special incentive plans for the foreign investor. All of this has been seen in the study we have done in Algeria, Morocco and Tunisia, where their ranking differed in the degree of foreign direct investment flows according to the investment climate according to the international economic indicators.

Key words: foreign direct investment, investment climate, investment attractiveness policies, investment climate indicator.

المحتوى	الصفحة
شكر و عرفان	
الإهداء	
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول : اساسيات و مفاهيم نظرية حول الاستثمار الاجنبي المباشر	
تمهيد	7
المبحث الاول : مدخل إلى الإستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الأول : نبذة عن الاستثمار الاجنبي المباشر	8
المطلب الثاني : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر	12
المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	14
المبحث الثاني : نظريات الاستثمار الاجنبيالمباشر و خصائصه .	18
المطلب الاول : النظريات المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الثاني : جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة	21
المطلب الثالث : مكونات رأس مال الاستثمار الاجنبي المباشر و خصائصه	22
المبحث الثالث : انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	24
المطلب الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	24
المطلب الثاني : الاثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر	25
المطلب الثالث : ايجابيات و سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر	28
الفصل الثاني : متطلبات المناخ المناسب لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة	
تمهيد	31
المبحث الأول : المناخ الاستثماري و مقوماته .	32
المطلب الأول : تعريفه.	32
المطلب الثاني : مقومات المناخ الاستثماري	34
المطلب الثالث : وسائل تهيئة المناخ الاستثماري	37
المبحث الثاني : سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	39
المطلب الأول : مفهوم السياسات و اهميتها	39

المطلب الثاني :آليات تطبيق سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	40
المطلب الثالث : الحوافز الممنوحة للمستثمر الاجنبي	41
المبحث الثالث : مؤشرات قياس مناخ الاستثمار	44
المطلب الأول: المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار	44
المطلب الثاني : مؤشرات قياس المخاطر القطرية	47
المطلب الثالث : المؤشرات الاقتصادية الاقليمية	50
الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين :الجزائر – تونس – المغرب من حيث واقع مناخ الاستثمارفترة 2000-2018.	
تمهيد	53
المبحث الاول : تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و المغرب و تونس	54
المطلب الأول : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس و المغرب	54
المطلب الثاني : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و تونس و المغرب	57
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و تونس و المغرب	60
المبحث الثاني : مناخ الاستثمار في الجزائر و المغرب و تونس	63
المطلب الأول : الوضع الاقتصادي و السياسي والاجتماعي في دول المغرب العربي.	63
المطلب الثاني : الحوافز و الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر و المغرب و تونس	67
المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و المغرب و تونس	72
المبحث الثالث : تقييم مناخ الاستثمار وفق أهم المؤشرات الدولية والاقليمية .	75
المطلب الاول : تقييم الأليات المهيئة للاستثمار من خلال المؤشرات العامة	75
المطلب الثاني : تقييم الاليات المهيئة للاستثمار من خلال المؤشرات قياس المخاطر القطرية	79
المطلب الثالث : تقييم الاليات المهيئة للاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الاقليمية	80
الخاتمة	85-82
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الملاحق	
المراجع	

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين، لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تكون محل إهتمام العديد من الإقتصاديين، و يكمن السر في بروز الإستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل إستثماراتها بعد تضاءل مصادر التمويل الأخرى كالقروض و المساعدات اضافة الى تخوفات الدول من المديونية و التبعية الاقتصادية ،وتفاقم الإختلالات الهيكلية الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تعاني منها مثل العجز في الحساب الجاري ،العجز في الموازنة العامة، وارتفاع معدلات البطالة و التضخم وغيرها , حيث يعتبرالاستثمار الاجنبي المباشر حجر الزاوية في اقتصاديات دول العالم في عصرنا الحالي باعتباره ركيزة تعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة ،حيث اصبح يأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام لدى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في عصرنا الحالي،الامر الذي ادى الى تنافس معظم البلدان على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة مستوى تدفقاته .

ولتحقيق هذه الغاية، عمدت هذه الدول بوضع سياسات فاعلةلجذب الاستثمار من خلال تصميم حوافز و امتيازات و تسهيلات للمستثمر الأجنبي مع مرعاة الاوضاع الحالية التي تعيشها [اقتصاديا و اجتماعيا و تشريعيا و غيرها] بهدف تهيئة المناخ العام الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر على المستويين الوطني و الدولي .

وقد أدت هذه العوامل إلى تزايد مستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الدول التي حققت نتائج ايجابية حسب المؤشرات الدولية وقطعت أشواطا معتبرة في تطبيقها لمتطلبات مناخ الاستثمارالذي يعتبر الاطار العام الذي تمارس فيه الأنشطة والعمليات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وتعدد مجالاتها ، حيث تصنف مناخات الاستثمار بحسب تفاوت مستوى سهولة أداء الأعمال بها وبحسب توفر الشروط والعوامل المساعدة على إقامة المشاريع وإتمام العمليات والانشطة الاقتصادية في أحسن الظروف.

و من الدول النامية التي جعلت من استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة تحديا لها وهي دول المغرب العربي [الجزائر , تونس , المغرب] حيث اصبح من القضايا البارزة نظرا للمنافع و التأثيرات التي يولدها مقارنة بالأنواع الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، حيث لا تقتصر أهميته على أنه مجرد آلية لجذب التدفقات المالية الأجنبية، وإنما يأمل في أن يؤدي إلى الإسهام في قاعدة الأصول غير المنظورة كنقل التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الإدارة المتقدمة وتدريب القدرات البشرية وزيادة القدرة التنافسية للدول المضيي،وفي هذا السياق، قامت الدول المغاربية الثلاث الجزائر ،تونس والمغرب بإصلاحات

اقتصادية ترمي إلى توفير المناخ الاستثماري الملائممع وضع آليات متنوعة من بينها نظام للحوافزو التسهيلات للمستثمرين الاجانب بهدف تحسين البيئة الاستثمارية بوجه عام،

وزيادة إمكانات هذه البلدان للحصول على القدر اللازم منتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجهها نحو القطاعات الاقتصادية المستهدفة ،وقد حاول الباحث أن يقيم بيئة دول المغرب العربي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عرض ترتيب هذه الدول في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس مناخ الاستثمارمبرزا أهم المعوقات التي حالت دون استقطاب الاستثمارات إلى هذه البلدان .

إشكالية البحث :

إن اشكالية هذه الدراسة تتمثل في تحليل متطلبات مناخ الاستثمار اللازم لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، و بناءا على ذلك يمكن صياغة الاشكالية على الشكل التالي:

ماهي متطلبات مناخ الاستثمار المناسبة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ؟ و ماهو واقع مناخ الإستثمار و مكانة الجزائر و المغرب و تونس منه ؟

التساؤلات الفرعية :

و لمعالجة و تحليل هذه الاشكالية ، يتطلب منا البحث عن الاجابة على عدة من التساؤلات الفرعية و ذلك باتباع الخطوات التالية :

- ماهي تأثيرات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ؟
- ماهي متطلبات مناخ الإستثمار المناسب ؟
- هل لواقع مناخ الإستثمار تأثير على ترتيب كل من الجزائر و المغرب و تونس عالميا و عربيا حسب المؤشرات ؟

فرضيات البحث :

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة و تحقيق أهدافها , نضع مبدئيا جملة من الفرضيات نلخصها في جملة النقاط التالية :

- يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على عدة جوانب في البلد المضيف من خلال تأثيره على ميزان المدفوعات اما بلعجز او الفائض و مستوى العمالة عن طريق توفير مناص ب شغل و التأثير من جانب اخر من خلال التحويل التكنولوجيبادخال تكنولوجيا و تجارب جديدة نحو البلد المضيف .
- متطلبات مناخ الاستثمار في اساسها تكمن في توفر البنية التحتية الجيدة للبلد المضيف اضافة الى وضع سياسات من شأنها توفير و تهيئة مناخ جاذب مع وضع حوافز و امتيازات مناسبة من شأنها اغراء المستثمر الاجنبي .

- يختلف ترتيب كل من الجزائر و المغرب و تونس حسب مؤشرات قياس مناخ الاستثمار نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و مستويات البنى التحتية في كل منهم .

أسباب اختيار الموضوع: تعود الأسباب التي دفعتني لإختيار و دراسة هذا الموضوع الى :

*** أسباب موضوعية :**

- الإهتمام الكبير الذي يأخذه موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول النامية و المتقدمة .
- الوصول الى منهجية تهيئة مناخ الإستثمار و معرفة مقوماته اللازمةلجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- معرفة ترتيب مناخ الإستثمار في بلدان المغرب العربي [الجزائر, المغرب , تونس] دوليا و عربيا .

*** أسباب ذاتية :**

- الرغبة الشخصية و بعض من اليقين في هل اذا توفرت متطلبات مناخ الاستثمار المناسب من شأنها ان تزيد من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم و دول المغرب العربي خاصة .

أهمية الدراسة : تكمن الأهمية في :

التعرف عن الإستثمار الأجنبي المباشر و ابراز أهمييته من خلال دراسة تدفقاته و تأثيراته و بالتركيز على دول المغرب العربي و ما مدى فعالية مناخ الاستثمار فيها و الجهود المبذولة لاستقطابها .

أهداف الدراسة :

من بين الأهداف التي نسعى الى تحقيقها من وراء القيام بهذا البحث نذكر :

- تسليط الضوء عن الاستثمار الأجنبي نظريا .
- التعرف على أشكاله و و نظرياته و خصائصه و الجدوى منه إضافة الى دوافعه و تأثيراته.
- التعرف على مقومات مناخ الإستثمار و طرق تهيئته و التسهيلات الممنوحة للمستثمر الأجنبي.
- التعرف على أهم المؤشرات الدولية لقياس مستوى مناخ الاستثمار .
- تحليل مستوى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى دول المغرب العربي .
- تحليل الواقع الإقتصادي و الإجتماعي لبلدان المغرب العربي .
- تحليل مناخ الإستثمار في الجزائر و المغرب و تونس حسب المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار .

حدود الدراسة :

الحدود الزمنية لهذه الدراسة تمتد ما بين فترة 2000الى 2018 للأسباب التالية :

- بدايات الانتشار الواسع للإستثمار الاجنبي المباشر .

- إستعادة الإستقرار الأمني في منطقة المغرب العربي و خاصة الجزائر .
- التغيرات التي تحدث سياسيا و إقتصاديا على منطقة المغرب العربي في اخر السنوات .

منهج البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة إقتضت الدراسة بالإعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي ,حيث سنصف الاستثمار الاجنبي من ناحيته المفاهمية بالاضافة الى وصف المناخ الاستثماري المناسب و تحليل حجم التدفقات و مستوى المناخ الاستثماري في كل من الجزائر و المغرب و تونس و ترتيبهم حسب المؤشرات.

الدراسات السابقة :

1- دراسة مبطوش العلجة بعنوان " دراسة قياسية لجاذبية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في منطقة المغرب العربي باستخدام نموذج الجاذبية " أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية – جامعة ابن خلدون تيارت- 2015/2014 حيث تندرج الدراسة من حيث مناخ الاستثمار بين الجزائر و تونس و المغرب حصيلة و أفاق الاستثمار الاجنبي حيث توصلت الى النتائج التالية :

- البلد الذي يمنح امتيازات و تسهيلات أكثر هو من سيتحصل على تدفقات استثمارية أكبر .
- تفوق المغرب على كل من الجزائر و تونس من خلال تحليل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر .

2-دراسة سامية دحماني بعنوان" تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "رسالة ماجستير-جامعة الجزائر-،2000 ،حيث تندرج الدراسة في إطار تحديد وتقييم ومناقشة شروط مناخ الاستثمار فيالبلدان النامية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، وتوصلت الى:

- يميل رأس المال إلى النزوح حيث يوجد مناخ اقتصادي وسياسي وقوانين ملائمة الستثماره، و يمثل الاستقرار السياسي اهم العوامل التي تبث الثقة والأمان في العلاقات الاستثمارية .
-إن زيادة وتنوع الحوافز والتسهيلات والامتيازات لا يعني أنها تؤدي حتما إلى زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية فاالأمر لا يقتصر فقط على الحوافز والضمانات المتاحة وانما هناك عوامل اخرى.

3- بن لكحل محمد أمين " جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي -دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب- مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة- جامعة يحي فارس -المدية العدد 07 /جانفي 2017 حيث توصلت الى هذه النتائج :

- أظهرت الدراسة ان دول المغرب العربي تعاني من اظطراب سياسي و مهددة بان تكون دولة فاشلة من ناحية جذب الاستثمارات .
- بينت ان دول المغرب العربي في مراتب متأخرة ضمن المؤشرات الدولية الخاصة بمناخ الاستثمار .

صعوبات البحث:

واجهت الباحث مجموعة من الصعوبات تتمثل أساسا فيما يلي :

- الظروف الخاصة التي احاطت بانجاز البحث .
- قلة المراجع من الكتب على مستوى عدة جامعات تم الاتصال بها مما جعلنا نعتمد كثيرا على المجلات و الدراسات السابقة .
- مشاكل في الترجمة .
- تضارب في الأرقام على مستوى المؤسسات المنسقة للمؤشرات الدولية .
-قلة الإحصائيات المتعلقة بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم
- صعوبة عملية المقارنة في بعض الأحيان، ذلك أن بعض الإحصائيات لا تتوفر بنفس التسلسل الزمني في جميع بلدان المغرب العربي، كما توجد اختلافات في البيانات بين الهيئات المحلية التي تصدرها، والأرقام الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية، مما اضطر الباحث إلى محاولة التوفيق والترجيح بين مختلف تلك البيانات .
- عدم التمكن من تطبيق نموذج كمي لقياس الحوافز الممنوحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب عدم توفر البيانات حول الحجم الحقيقي للحوافز التي منحتها دول المغرب العربي للمستثمرين الأجانب.

محتويات البحث و تقسيماته : لمعالجة هذا البحث اعتمدنا الى تقسيمه الى ثلاث فصول :

الفصل الاول :

جاء تحت عنوان "اساسيات و مفاهيم نظرية حول الاستثمار الاجنبي المباشر" ،تم تقسيم الفصل الأول الى ثلاث مباحث , المبحث الاول تضمن مدخل الى الاستثمار الاجنبي المباشر في مضمونه نبذة خلال مراحل زمنية، كما اشرنا الى التوزيع القطاعي لهذه الاستثماراتموضحين مفهومهو مبرزين اهم اشكاله.

اما الثاني فقد تضمن اهم النظريات المفسرة له والجدوى منه اضافة الى التلميح خصائصه , بالمقابل فقد ابرزنا في المبحث الثالث دوافع طرفي الاستثمار منه اضافة الى تأثيرات الاستمار الاجنبي المباشر الايجابية منها و السلبية .

الفصل الثاني :

جاء تحت عنوان " متطلبات مناخ الاستثمار الجاذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة" تم تقسيمه الى ثلاث مباحث كذلك , خصص المبحث الاول عن التطرق الى مناخ الاستثمار و مقوماته و تهيئته , اما الثاني فقد خصص الى التطرق الى سياسات جذب الاستثمار و توضيح الامتيازات و التسهيلات المناسبة لتحفيز المستثمر الاجنبي , اما الثالث فقد تطرقنا الى اهم المؤشرات العالمية لقياس مناخ الاستثمار .

الفصل الثالث :

جاء تحت عنوان "دراسة مقارنةبين الجزائر و المغرب و تونس من حيث واقع مناخ لفترة 2000-2018"،قسم الى ثلاث مباحث ، المبحث الاول تحدثنا من خلاله على تدفقات الاستثمارات الاجنبية الى المغرب العربي موضحين التوزيع القطاعي و الجغرافي لهذه الاستثمارات اما الثاني فقد اشرنا الى الوضع الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي التي تعيشه الجزائر و تونس و المغرب مع التطرق الى الحوافز و التسهيلات الممنوحة من قبلهم في اطار تهيئة المناخ والعوائق التي تحيل بانتقال الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحوهم , اما المبحث الثالث فتم من خلاله وضع مقارنة بين ا لجزائر و المغرب و تونس وفق المؤشرات الدولية و الاقليمية لقياس مستوى ملاءمة مناخ الاستثمار وفق سنوات مختارة حسب ما توفر لنا من بيانات .

الفصل الأول :

أساسيات و مفاهيم نظرية حول الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الاول :مدخل الى الإستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثاني :نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر و خصائصه .

المبحث الثالث :إنعكاسات الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

الفصل الأول : أساسيات و مفاهيم نظرية حول الإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :

يحتل موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات ، حيث يعد أحـــد المكونـــات الأساسية للطلب الكلي، و الكفيل بتوفير مناصب الشغل و إنتاج السلع و الخـــدمات التـــي يحتاجهـــا المجتمع لأغراض الإستهلاك النهائي و الوسيط أو بهدف التصدير ، و له آثار متنوعة على الإقتـــصاد الوطني ككل؛ لذلك إستوجب على الحكومات إدارة النشاط الإستثماري و توفير الظروف المناسبة لـــه و إزالة العراقيل التي تعيقه و توجيهه نحو تحقيق المنافع الإقتصادية و الإجتماعية الكلية دون المساس بمصالح المستثمرين الأجانب ، أي وضع سياسة إستثمارية رشيدة ملائمة للطرفين .

و في هذا الفصل سنتناول مفهوم الإستثمارالأجنبي المباشر و نظرياته ، إضافة الى أثاره على الإقتصاديات المستقبلة من خلال ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول للتعـــريف بمفهوم الإستـــثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر مع التلميح الى قطاعاته و مفهومه و عرض لمختلف أشكاله ،أما المبحث الثاني فخصص للتوضيح نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر و الجدوى منه عن طريق تحليل لوجهات نظر بديلةمع الإشارة الى مكونات رأسماله و خصائصه ، لنختتم هـــذا الفـــصل بالمبحث الثالث الذي يتناول دوافع طرفي الإستثمار و أثاره مع توضيح ايجاياته و سلبياته.

المبحث الأول : مدخل الى الإستثمار الأجنبي المباشر .

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأنشطة التي يتمحور عليها الإقتصاد العالمي حاليا لهذا أخذ حيزا كبيرا من الأهمية في مختلف الدراسات و الأبحاث ، هذا الإهتمام جعلنا نتطرق الى فهم فحو الإستثمار الأجنبيالمباشرنظريا .

المطلب الاول : نبذة عن الاستثمار الاجنبي المباشر .

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، برزت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، تدرج نشأته عبر عدة مراحل من خلال تطور تدفقاته عبر العالم .

1- التطور التاريخي للإستثمار الاجنبي المباشر تدرج عبر مراحل و هي كالتالي :

1-1- مرحلة قبل 1914 : ظهر الإستثمار الأجنبي في مهده الأول على يد الفينيقيين الذين فكرو بإقامة معاملات تجارية خارج مناطق اقامتهم ، و مع بدايات القرن 16 برزت ظاهرة الإكتشافات الجغرافية و التوسع الاوروبي ،و برزت قوة رأس المال التجاري و هيمنته ، حيث ظهر في تلك الفترة على شكل اوراق مالية بغرض الحصول على عائد رأسمالي في المتاجرة في المواد الهامة كما تمثل في استثمار الخواص .

قبل الحرب العالمية الاولى تمحورت تدفقات رؤوس الاموالفي عدد صغير من البلدان كبريطانيا والمانيا و فرنسا، حيث بلغت حصة بريطانيا من الإستثمارات الأجنبية بنحو 11.7 مليار دولار،فعرفت قيام الثورة الصناعية التي تمكنت من تعظيم حصتها من التجارة الدولية و الاستثمارات الأجنبية، و فرنسا التي بلغت حصتها 5.6 مليار دولار ،فاستثمرت اموالها في الخارج و قامت باقراض كل من روسيا و الامبراطورية العثمانية ، كما توجهت المانيا نحو امريكا الجنوبية التي بلغت حصتها بنحو 3.4 مليار دولار [1].

1-2 - مرحلة مابين 1914-1945 (مابين الحربين) : عرفت التجارة العالمية ارتفاعا نسبيا مقدر ب 15% عن مستوى سنة 1913، و بالنسبة لوضعية الدول فقد شهدت فترة 1938-1945 انتقال مركز القوة المالية و الاقتصادية من اوروبا الى الولايات المتحدة الامريكية ،

[1] - **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية** عميروش محند شلغوم ، مكتبة حسن العصرية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان ،2012 ، ص 27.

و التي اصبحت أكبر مصدر للإستثمارات و ذلك من مستوى 6.5 مليار دولار سنة 1919 الى 11.4 مليار دولار 1940، في حين تراجعت التدفقات الصادرة من بريطانيا و فرنسا و المانيا عن مستواها السابق[1] .

1-3- مرحلة 1945-1978 مرحلة " السيادة الأمريكية" :ارتفع مخزون الإستثمارات الدولية ما بين سنة 1960 و 1978 من 66 مليار دولار إلى 380 مليار دولار ، خاصة وأنه على غرار السنوات الأخيرة التي تلت الحرب العالمية الأولى و بالأخص فترة العشرينيات و الثلاثينيات التي تميزت باشتداد المخاطر التجارية والسياسية ، فقد شهدت السنوات التي عقبت الحرب العالمية مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية[2].

1-4-مرحلة 1980-1995:عرفت هذه الفترة إزدياد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير لا سيما 1985 حيث كان متمركزا أساسا على البلدان المتقدمة بنسبة 97 % من إجمالي الإستثمارات المصدرة في حين كانت تستقبل 75% منه ، فبوزت اليابان كقوة إقتصادية و تجارية بحلولها في المرتبة الاولى كأكبر مستثمر في الخارج ذلك بتحويل نشاطها من البلدان النامية نحو البلدان المتقدمة حيث تضاعفت مخزن اليابان من الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين 1980و 1995 الى 8 اضعاف [3] .

1-5-مرحلة 1995-2000 : ميز هذه الفترة هي عولمة الانتاج و تجسدت هذه العولمة من خلال تطور الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول فقد ارتفع اكثر من التجارة و الإنتاج العالميين ، و يكمن السر في هذه الزيادة من خلال اختلال الوضع الاقتصادي العالمي خاصة في الدول النامية ، فقد ارتفعت معدلات التضخم و قلت موارد الطاقة بالاضافة الى تناقص قيمة ايرادات الصادراتبالاشارة الى الاظطرابات السياسية في العالم مما جعل حكومات الدول تتخذ اجراءات قانونية لكسب ثقة المستثمرين الاجانب [4].

---

[1]- **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر , دول جنوب شرق اسيا و أمريكا اللاتينية**صديقي أحمد , رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجيستير في العلوم التجارية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة مستغانم ، 2006-2007 ، ص 45 .

[2]- **الاقتصاد الدولي ،**علي عبد الفتاح أبو شرار، دار المسيرة ، عمان ،الطبعة الرابعة ، 2007، ص235-236 .

[3]- **واقع و تحديات الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**مفتاح صالح و بن يمينة دلال ، ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 43، 2008 ، ص 122 .

[4]- **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية** اميرة حسب الله محمود، ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى , 2005 , ص 24.

1-6-مرحلة 2000 الى غاية الأن:

شهدت تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر تضاعفا في نسبه بنحو 7 اضعاف خلال هذه الفترة حيث وصل لقيمة 1411 مليار دولار سنة 2000،مع مراعاة ان الاستثمار الاجنبي كان يتأثر بتغيرات اسعار النفط و ازماته،وصولا الى سنة 2006 استمر الاستثمار الاجنبي في الزيادة بأرقام قياسية حيث بلغ نموه الى 38 %اي اصبح بقيمة 1306 مليار دولار .[1]

وبالمقابل ، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة بنسبة 30 %في عام 2007 لتصل الى 1833 مليار دولار بنسبة 30 % ، لتنتهي سنة 2007 بانخفاض معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تصل الى ما معدله 23 %لتتاثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تأثرا شديدا في جميع انحاء العالم والذي يتشكل من مجموع 96 دولة تحوز على 91 % من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بين 2007و 2008 [2]، لنشهد انتعاشا في تدفقات الاستثمار حيث وصلت تدفقات الاستثمار الواردة لاكثر من 1.2 مليار دولار نهاية 2010 ثم لترتفع الى 1.4 مليار دولار 2011 ثم الى 1.8 بحلول سنة 2012 و 1.9 مع نهاية 2012 و حلول 2013 و 1.324 مليار دولار سنة 2014 و 1.774 مليار سنة 2015 و 1.746 مليار دولار سنة 2016[3] .

2-التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة :

تشير بيانات الاونتكاد لسنة 2003 حول التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الى ان القطاع الاولي مثل الزراعة و التعدين يستحوذ فقط بنسبة 2.5 % من الاجمالي، فبلغ قطاع الصناعة نسبة 31.2 % و قطاع الخدمات حصة 66.3 %،

و في قطاع الصناعة استحوذت الصناعة الالكترونية و الكهربائية و الفحم و البترول و الطباعة الاعلامية على الصناعات الأكثر استقطابا للاستثمارات الاجنبية ، و في المقابل قطاع الخدمات استحوذ على نسبة كبيرة من الاستثمارات في مجالات منها قطاعات النقل و التخزين والاتصالات و الخدمات المصرفية ...الخ.

حسب الإحصائيات الإخيرة للاونتكاد فان الدول المتقدمة تستحوذ على نسبة أكبر من الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعات و قطاع الخدمات بالمقابل الدول النامية فكان اغلب التدفقات الاستثمارية موجهة نحو تمويل برامج الخصخصة التي شهدتها تلك الدول و عمليات التحرر المالي و الاستثماري .

[1] - **مجلة التمويل والتنمية**، لورا والاس ، ، المجلد 44 ، العدد 01 ، مارس2007 ، ص 35.

[2] - **تقرير الاستثمار في العالم2010** ، الأونكتاد، ،ص 63.

[3] - تقرير **مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤشر لضمان جاذبية الاستثماو** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2017 ،ص 114.

اما بالنسبة لدول افريقيا او الدول الأقل نموا فتوجهت اغلب الاستثمارات نحو القطاعات النفطية.
و بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمارات للدول العربية فتشير بيانات الاونتكاد الى وجود اختلاف في مكونات الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتوجهة لها ، حيث استحوذ قطاع النفط علىالحصة الاكبر في الدول النفطية ،هذا الاختلاف يدل على ان الميزة التنافسية لدى الدول العربية تتفاوت من دولة لاخرى و بالتالي ينبغي على الدول العربية بتنمية القطاعات التي تتمتع بها الميزة التنافسية تصديرية مع الأخذ في الاعتبار القطاعات التقليدية[1] .

و في سنة 2011 ارتفعت الاستثمارات الاجنبية الى 570 بليون دولار امريكي ، هذا الارتفاع قابله انخفاض في وتيرة القطاع الصناعي الذي أصبح تقريبا في نفس المستوى و ذلك بسبب المخاوف العالمية ، اما قطاع الغاز و البترول فقد شهد تحسنا من 140 الى 200 بليون سنة 2011.

الجدول رقم 01: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين2005-2011 .

السنوات	النفط و التعدين	الصناعة	الخدمات
2007-2005	130	670	820
2008	230	980	1130
2009	170	510	630
2010	140	620	490
2011	200	660	570

المصدر: .Unctad, World investment report, 2012, P43 [مليار دولار]

المطلب الثاني : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر.

ان التوصل لتعريف دقيق وشامل للاستثمار الاجنبي المباشر اعتبر من المعضلات التي واجهها الباحثون في علوم الاقتصاد و التجارة ذلك لوجود عدة تعقيدات ناجمة عن اختلاف المعايير الاقتصادية و القانونية و كذا مشاكل قياس تدفقاته .

1- الإستثمار الأجنبي : هو انتقال رؤوس المال عبر الدول بقصد التوظيف في العمليات الاقتصادية المختلفة كانشاء مشروعات انتاجية او الاكتتاب في الأسهم و السندات و القروض بهدف الحصول على عوائد مجزية ، بشرط ان يتم ذلك خارج النظام القانوني و النقدي و المالي و الاقتصادي للبلد المستثمر[2]، و تنقسم الاستثمارات الأجنبية في مجملها الى إستثمارات مباشرة و غير مباشرة .

[1]- **الإستثمار الاجنبي .تعاريف و قضايا ،**حسان خضر، ،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ،،السنة الثالثة ، 2004 ، ص 7.

[2]- **الاستثمار الاجنبي و المعوقات و الضمانات القانونية** ،مريد محمد السمرائي ، مركز الدراسات العربية ، بيروت،الطبعة الاولى ، 2006 ،ص 50.

1-1- الإستثمارات الأجنبية الغير مباشر FDE: و هي عبارة عن قيام اشخاص معينين طبيعيين او معنويين في دولة اجنبية تتمثل نشاطاهم في شراء اسهم الشركات القائمة في الدول النامية ، حيث يخص هذا الاستثمار كل المنتجات او الاوراق المالية التي يحوزها الأجانب اما عن طريق الاسواق المالية الدولية او اسواق توظيف الاوراق الخاصة او عن طريق شراء المباشر في اسواق الاوراق المالية في البلدان النامية و تصنف هذه المنتجات الى مجموعتين و هي :

1- المنتجات المساهمة في الرأسمال التي تتمثل في شراء المستثمرين الاجانب لاسهم المبشر .

2- منتجات الاقتراض و التي تتمثل في اصدار السندات الدولية و الاوراق التجارية .. الخ[1].

1-2- الإستثمارات الاجنبية المباشرة FDI : و يمكن عرضه في عدة تعاريف كالتالي :

1-2-1-حسب الدكتور عبد السلام ابو قحف : فإنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء او كل من الاستثمارات في المشروع إضافة الى قيامه بالمشاركة في الادارة مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك ،و سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروعالاستثمار[2].

1-2-2- حسب الهيئات و المنظمات الدولية :

- حسب صندوق النقد الدولي FMI : يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه ذلك النوع من الاستثمارات الدولية الذي يهدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر ، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين الدولة المضيفة و المستثمر المباشر بالاضافة الى تمتع هذا الاخير بدرجة من النفوذ في ادارة المؤسسة .

- حسب OMC: اعتبرت الاستثمارات الاجنبية المباشرة عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما حيث يستعمل اصوله في بلدان اخرى مع نية تسييرها [3].

- حسب تعريف الامم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD: يمثل علاقة طويلة الاجل و يعكس مصلحة مستديمة و رقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي في دولة غير دول المستثمر الاصلية و يتم القيام به بواطة الأفراد و منشاة الاعمال [4].

---

[1]- **السياسات المالية** ،عبد المجيد دراز ، الجزء 1 ، دار فاروس العلمية ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ،2002 ، ص 25.

[2]- **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية** ،ميروش محند شلغوم، ،مصدر سابق الذكر ،ص 16 .

[3]- **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، عبد المجيد قدي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003، ص 251.

[4]- **اتجاهات و محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي** ،حسن بن رفدان الهجموج ،مداخلة في مؤتمر الاستثمار و التمويل ،مصر ،ص 56.

2-الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر:

بعد التطرق و البحث في معنى المفهومين و التلميح من خلال التعاريف الى بعض خصائص النوعين يمكن الوصول الى اهم الفروقات بينهما و التي سنذكرها في النقاط التالية :

1-الاستثمار المباشر الأجنبي هو الذي يتجسّد واقعيا من خلال سعي القائم به تحقيق التمتّع بحق الإشراف و الرقابة و ليس فقط تحقيق الأرباح مقارنة بالاستثمار المحفظي الذي يسعى من وراءه فقط تحقيق الأرباح.

2-إن القائم بالاستثمار المباشر و الذي يتمتع بحق الإشراف و الرقابة يتحمّل مسؤولية ما يتحقّق من نتائج المؤسسة المعنية بذلك سواء كانت أرباح أو خسائر ،

و ذلك بشكل جزئي أو كلي تبعا للنسبة من الرأسمال التي ساهم بها في تلك المؤسسة، مقارنة بالقائم بالاستثمار المحفظي الذي لا يمكنه تحمّل تلك المسؤولية لكونه لا يتمتع بحق الإدارة و اتخاذ القرارات...الخ.

3- الاستثمار المباشر الأجنبي يمكن اعتباره وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منشئ للمديونية فهو يحقق علاقات دائمة و متينة مع المؤسسة في البلد المضيف لا تقتصر على مجرد الحصول على الأرباح بل تتعداها إلى الإستراتيجية، و البحث عن نمو المؤسسة و استمراريتها...الخ و هو بذلك يختلف عن الاستثمار المحفظي الذي يخصّ مجرّد امتلاك أوراق مالية من أجل الحصول على دخل مالي سريع يستجيب لمتطلبات التوظيف، أو ربما مجرّد امتلاك حصّة من رأسمال مؤسسة ما ، حيث يهدف من وراء ذلك مجرّد تحقيق عائد.

4- الاستثمار الاجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية و في انه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء او كل الرصيد المعني بينما مستثمرو المحفظة هم مستثمرون ليس لهم اي نوع من السيطرة و الذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد .

5- الاستثمار المباشر الأجنبي هو بمثابة رؤوس أموال تمّ نقلها و تحويلها لغرض تجسيدها في أصول حقيقية خلافا للاستثمار المحفظي البسيط الذي قد يتّخذ شكل المشاركة في تكوين رأسمال ثابت للمؤسسة[1].

[1] - **أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية** فارس فضيل ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه جامعة الجزائر ،مارس 2004 ، ص 18.

المطلب الثالث :أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر .

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي، فقد تكون جزئية أو مطلقة ،ومن هذا المنطلق يتم تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أشكال متعددة.

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرةالمرتبطة بالملكية :

1-1- الاستثمار الاجنبي المباشر المملوك بالكامل : تتمثل في قيام الشركات بانشاء فروع للانتاج او التسويق او غيرها من انواع النشاط التجاري او الخدماتي بالدولة المضيفة ،خاصة قطاع المنتجات الاولية ، و هذا الشكل من أشكال الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار , و لهذا تتردد الدول كثيرا في التصديق على مثل هذه الإستثمارات خوفا من التبعية الإقتصادية و الهيمنة من قبل المستثمر الاجنبيخاصة بعد الأرباح الطائلة التي حققتها تلك الشركات جراء استنزاف الموارد الطبيعية للدولة المضيفة بابخس الاثمان ,و تسببها في زيادة عبئ ميزان مدفوعات هذه الدول[1].

1-2- الاستثمار الاجنبي المباشر المشترك :يعرف على انه كل استثمار يشارك فيه طرفان او أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط و يتم في شكل مشروعات اقتصادية و ينطوي على عمليات انتاجية و تسويقية و مالية [2]، فقد يشتري المستثمر الاجنبي حصة في شركة وطنية قائمة فهذا يعتبر استثمارا من النوع المشترك ، او قد يساهم الاجنبي بخبرته الفنية و التكنولوجية و ليس له مساهمة في رأس المال ، او قد تكون الحصة بتقديم معلومات تسويقية ان جمع هذه في الحالات تعطي الدقة لكل طرف من أطراف العملية الانتاجية للمشاركة في ادارة الشركة[3] .

1-3- عمليات التجميع : تنشأ هذه الاستثمارات من خلال اتفاقات مبرمة بين طرفي أجنبي و طرف وطني ، يتم بموجبها قيام الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتوج معين بهدف تجميعها لتصبح منتجات نهائية , و في معظم الأحيان يقدم الطرف الاجنبي الخبرة و المعرفة اللازمة و الخاصة بتصميم المصنع و طرائق التخزين و الصيانة و غيرها في مقابل عائد مادي يتفق عليه [4].

1-4- الاستثمار في المناطق الحرة : هي احدى الاشكال المرتبطة بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البرية او البحرية تستفيد من الاعفاءات الجمركية , النشاطات الانتاجية فيها معفية من الحقوق و الرسوم

---

[1]- **الاستثمار الاجنبي المباشر**، أشرف السيد حامد قبال ، دار الفكر الجامعي ، بمصر، الطبعة الاولى ، 2013 ، ص 14.

[2]- **العولمة الاقتصادية منظماتها , شركاتها , تداعياتها**،عبد الحميد عبد المطلب ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، 2006 ،ص 184.

[3]- **البيئة الاستثمارية**، فاضل محمد العبيدي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الاولى ،2013 ،ص 33.

[4]- **اليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**،بن طراد سماء، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ابن خلدون تيارت 2015 ، ص 31-32.

و من اجراءات الرقابة على التجارة الخارجية و فيها يخص المواد الاولية و المدخلات التي تتدخل في هذا المجال , الامر الذي يجعل في أخر المطاف اسعار هذه السلع منخفظة مقارنة بأسعار خارج هذه المنطقة ،و يقصد بالمناطق الحرة هي المنطقة التي تقع داخل الحدود الجغرفية للدولة و لكنها خارج النظام الجمركي لتلك الدولة , تمارس بداخلها مختلف الاشطة الاقتصادية و يسمح بداخلها باستيراد كافة أنواع البضاعة الاجنبية و لا تطبق عليها أحكام القوانين و الانظمة المتعلقة بالجمارك او الاستيراد او التصدير كليا او جزئيا , و انما تخضع لقوانين خاصة , و تعامل هذه البضائع من الناحية الجمركية و كانها خارج حدود الدولة التي تتبع لها مادامت موجودة في هذه المنطقة [1].

2-إستثمارات أجنبية مباشرة غير مرتبطة بعنصر الملكية :

يتميز هذا الشكل من الاستثمارات بأنه لا يخلق التزاما طويل الاجل للشركات الاجنبية خارج البلد الام تقسم الى :

2-1- عمليات تسليم المفتاح :بموجب عقد او اتفاق يتم بين الطرف الاجنبي و الطرف الوطني ، يقوم الاول باقامة المشروع الاستثماري و الاشراف عليه حتى بداية التشغيل يتم تسليمه الى الطرف الثاني , و يتميز هذا النوع من المشروعات الاستثمارية بالخصائص التالية :

- تقوم الدولة المضيفة بدفع اتعاب للطرف الأجنبي مقابل قيامه بتقديم التصميمات الخاصة بالمشروع.
- تتحصل الدولة المضيفة تكلفة الحصول على التجهيزات و الثمن على تكاليف النقل ...الخ
- بعد اجراء تجارب التشغيل و الانتاج يتم التسليم للمشروع للطرف الوطني [2].

2-2- عقود التراخيص : طريقة اخرى تمكن الشركة العالمية من بناء الإنتاج المحلي في الاسواق الخارجية بدون اللجوء الى الاستثمار الحالي و هي في العادة طويلة الامد و تتضمن مسؤوليات أكثر على الطرف المحلي , فاتفاق الترخيص هو عبارة عن ترتيب ما حيث يسمح للمرخص شيئا له قيمة للمرخص له مقابل انجاز عمل معين و مرسوم , فالمرخص " الشركة العالمية " قد تمنح المرخص له " شركة محلية " واحدة من الاشياء التالية : حقوق الاختراع , حقوق العلامة التجارية , كيفية الانتاج , و هذه قد تمنح الاستخدام في اي سوق اجنبية او قد تعطي للمرخص له حقوق العمل في عدة دول .

[1]- **الاستثمار في المناطق الحرة**، محمد قاسم حصاونة، دار الفكر ناشرون و موزعون ، الجزائر ، الطبعة الاولى ، 2010 ، ص 21 .

[2]- **التسويق الدولي**، عبد السلام ابو قحف، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ،2007 ،ص 100.

فللمرخص له يقوم بانتاج سلع المرخص المغطى بالحقوق الممنوحة اليه , تسويق هذه المنتجات في المنطقة المحدودة الدفع للمرخص له نسبة من العائد و حسب حجم المبيعات , فهو يتحمل دورا أكثر من الانتاج على اساس التعاقد حيث يتولى المرخص له مهمة التسويق بالاضافة الى الانتاج[1].

2-3- عقود التصنيع و عقود الادارة : عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات و احدى الشركات الوطنية بالدولة يتم بمقتضاها ان يقوم الطرف الثاني نيابة الاول بتصنيع و انتاج سلعة معينة ، اي انها اتفاقيات انتاج بالوكالة , و هذه الاتفاقيات تكون عادة طويلة الاجل و يتحكم الطرف الاجنبي في ادرة عمليات المشروع و انشطته المختلفة.[2]

اما عقود الادارة فهي عبارة عن اتفاقية تو مجموعة من الترتيبات و الاجراءات القانونية يتم بمقتضاها ان تقوم الشركة متعددة الجنسيات بادارة كل او جزء من عمليات و الانشطة الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين في شكل اتعاب او مقابل المشاركة في الارباح[3].

2-4- عقود امتيازات الانتاج و التصنيع الدولي من الباطن : عبارة عن اتفاقية بين وحدتين انتاجيتين بموجبها يقوم احد الطرفين [مقاول الباطن] بانتاج سلعة او التوريد او التصدير قطع الغيار او المكونات الاساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الاول [الاصيل PRINCIPAL] الذي يقوم باستخدامها في انتاج السلعة بصورتها النهائية و بعلامتها التجارية , و قد تنطوي الاتفاقية المشار اليها الى ان يقوم الاصيل بتزويد المقاول من الباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصيل[4].

2-5- عقود الوكالة :عبارة عن اتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام احد الاطراف [الاصيل] بتوظيف الطرف الثاني [الوكيل] لبيع او تسهيل و ابرام اتفاقيات بيع و تسليم المنتجات الطرف الاول للطرف الثالث و هو المستهلك النهائيو يجدر الاشارة ان :

- ان الوكالة تعتبر جهاز التشغيل و تسهيل بيع المنتجات و سلع الاصيل في السوق المضيف .

---

[1]- **التسويق الدولي** , اماني حامد , دار وائل للنشر و التوزيع , عمان , الطبعة الرابعة، 2007 ،ص 60.

[2]- **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية**عبد السلام ابو قحف , مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1898،ص 499 .

[3]- **تقييم اداء الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر حالة قطاع الاتصالات**غزال خديجة , كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، تيارت ، 2010/2009 ،ص 17.

[4]- **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية** ،عبد السلام ابو قحف ، مرجع سابق الذكر ،ص 500.

– ان ملكية البضاعة لا تنقل باي حال من الاحوال الى الوكلاء .[1] .

المبحث الثاني : نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر و خصائصه.

يقصد بنظريات الإستثمار مجمل التفسيرات و الدراسات المعتمدة من طرف الباحثين لتفسير الاستثمار للظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة ، وتعد الظروف السالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار .

المطلب الاول : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر .

تنقسم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبية المباشرى الى نظريات كلاسيكية و نظريات حديثة .

1- النظريات الكلاسيكية :

1-1- نظرية الميزة المقارنة للنفقات النسبية لدافيد ريكاردو :جاءت به هذه النظرية هي ان يتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي له تفوق نسبي في إنتاجها، وهي السلع التي تعود عليه بأقل تكلفة ممكنة مقارنة بالبلدان الأخرى، مضمون النظرية يشير إن إختلاف النفقات النسبية هو شرط ضروري لقيام التبادل التجاري.

1-2- نظرية التحركات الدولية لرأس المال : يرتكز مضمون هذه النظرية حول كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي، فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح مع التكلفة الحدية، و دوليا تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال[2] .

1-3- نظرية أسعار عوامل الإنتاج لـــ هيكشر و أولين : تشير هذه النظرية الى ان التباين في التكاليف بين الدول يرجعه في اساسه الى اختلاف في الدول فيما يختص بمدى توافر الموارد الطبيعية فيها ،فالدولة المعنية تقوم بتصدير بعض عوامل الانتاج المتوافرة لديها و تستورد تلك العوامل التي تعاني منها ندرة فيها، و من هنا نستطيع ان نشير ان قيام التجارة الدولية تتوقف علىاختلاف في عاملين وهما:هبات البلدان من عوامل الإنتاج وكثافة عوامل الإنتاج في دول إنتاج السلع[3].

---

[1] – **التسويق الدولي [مفاهيم و اسس النجاح في الاسواق الدولية]**،نعمان دهش العبيدي و ناظم محمد نوري الشمري و طاهر محسن منصور الغالبي و رعد عبد الله طه العنزي و سعدون حمود القيسي و محمد فريد الصحن و عادل محمد رشيد و عبد الغفور عبد السلام و رضا عبد الله مولود فرحات , دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، الطبعة الاولى ،2008 ،ص 17.

[2] – **الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**،سلمان حسين ,مذكرة ماجيستير،جامعة الجزائر ، 2004،ص 6.

[3] – **اقتصاديات الادارة و الاستثمار**،عبد السلام ابو قحف ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،للنشر ،الطبعة الاولى ،1992، ص 196.

2- النظريات الحديثة :

2-1-نظرية عدم كمال السوق : تأتي هذه النظرية بمفهوم غياب المنافسة في اسواق الدول المضيفة بالاضافة الى ذلك عجز في السلع المعروضة و عدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالت الاقتصادية المختلفة و ذلك نتيجة القوة التي تتمتع بها الشركات لاجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة و ذلك نتيجة القوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية و التكنولوجيا و المعارف الادارية ...الخ.

ان هذه المحفزات التي تمتلكها هذه الشركات الاجنبية التي ادت الى اتخاذ القرار بالاستثمار و القيام بالعمليات الانتاجية و التسويقية في الدول المضيفة. [1]

2-2- نظرية الموقع : تركز النظرية على المحددات و العوامل الخاصة بالبيئة و الموقع و التي تؤثر على قرار الاستثمار الاجنبي بسبب وجود عوامل ترتبط بتكاليف اقامة المشروع و انتاجه و تشغيله و تسويقه و ادارته مرتبطة بالموقع و البيئة التي يقام بها الاستثمار الأجنبي[2] ومنها:

- العوامل ذات صلة بالتكاليف كالقرب من المواد الخام و المواد الأولية او الأيدي العاملة و بالذات ما يتصل منها بنوعية عنصر العمل المطلوب و اجوره المنخفضة او مدى توفر رأس المال و تكاليف النقل و التسهيلات الانتاجية الأخرى المرتبطة بالتكاليف و التي تؤدي الى توجه الاستثمار الاجنبي المباشر الى ان تقام في الدول التي تنخفض فيها التكاليف ارتباطا بالجوانب المذكورة و بشكل يقل عن اقامته في الموقع او المواقع البديلة للاستثمار .

- العوامل التسويقية و التي تمثلها درجة المنافسة في الأسواق ز منافذ التوزيع اضافة الى حجم الأسواق و معدل نموها و الرغبة في المحافظة على المتعاملين و احتمالات التسويق الخارجي و ما الى ذلك من عوامل تسويقية ذات صلة بالموقع .

- اجراءات الحماية و ظوابط التجارة الخارجية و محدداتها كنظام الحصص و الضرائب الجمركية و القيود الأخرى التي تفرض على الواردات و الصادرات و التي تؤثر في تحديد الوقع الذي يتجه نحوه الاستثمار الاجنبي المباشر .

- العوامل الأخرى ذات صلة بموقع المشروع و البيئة التي يعمل فيها و التي تتصل بالقيود على الاستثمارات الأجنبية و الاستقرار السياسي .

---

[1] - **الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي** نشأت علي عبد العال، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2012 ،ص 215.

[2] - **التمويل الدولي**، فليح حسن خلف، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى ، 2004،ص 90.

- الحوافز و التسهيلات التي توفرها حكومات الدول المستقبلة للاستثمار الاجنبي المباشر .[1]

2-3-نظرية دورة حياة المنتج :

تربط كل من التجارة و الاستثمار المباشر ، فان نموذج دورة حياة المنتج تساعد في توضيح لماذا انتقلت الصناعات التحويلية الامريكية من التصدير الى الاستثمار الاجنبي المباشر [2] ،و يمكن التطرق لهذه النظرية من خلال 3 مراحل :

-مرحلة المنتج الجديد:و تعرف بمرحلة الاختراع حيث يظهر المنتوج لأول مرة في الأسواق المحلية للبلد المنتج مع تصديره بنسبة قليلة إلى الأسواق الخارجية للبلدان المتقدمة.

-مرحلة المنتج الناضج:و هي المرحلة التي تتحول فيها الشركات إلى الإنتاج في الخارج نتيجة تخوفها من ارتفاع خطر تقليد المنتوج هذا من جهة، و من جهة أخرى الاستفادة من انخفاض التكاليف .

-مرحلة المنتج العادي:وهي المرحلة التي يتخلى فيها البلد المبتكر للمنتوج عن إنتاجه و يتحول إلى مستورد له.[3]

الشكل رقم 01: مجال دورة حياة المنتج

مرحلة1:منتج جديد / مرحلة 2:منتج ناضج / مرحلة 3:منتج عادي

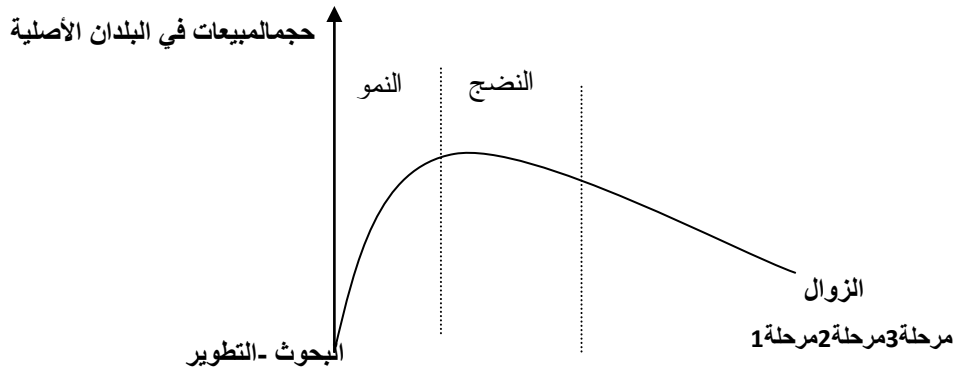

المصدر : نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية ، عبد السلام ابو قحفالطبعة الاولى ،1989،ص 14.

[1]-**اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الأجنبي**، أبو قحف عبد السلام، المكتب العربي الحديث ، مصر ، الطبعة الاولى ، 1992 ، ص434 .

[2]- **المالية الدولية**، محمد صالح القريشي ، مصدر سابق الذكر، ص 165.

[3]- **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**عبد السلام أبو قحف، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الطبعة الاولى ، 2007 ، ص100 .

المطلب الثاني : جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

سنتناول في هذا المطلب عرضا مختصرا لوجهتي نظر قد تمكن القارئ او الباحث من الحكم على ما مدى الذي تلعبه الاستثمارات الاجنبية في تحقيق التنمية الشاملة للدول المضيفة .

1- الإسهامات التقليدية :

1-1- اسهامات باليجا : يرى باليجا أن وجهة نظر المستثمر الأجنبي تفترض أن الدول المضيفة بما تحتويه من فرص للاستثمار وانتاج وتسويق السلع تمثل أسواقا مربحة، ولكي يتم استغلال هذه الفرص يجب أن يشتركمستثمرين وطنيين في مشروعات الاستثمار على أن تحتفظ الشركة الأجنبية بحق الادارة والرقابة بالاضافة إلى قيامها بتحديد متى وكيف وأين يتم تنفيذ المشروع الاستثماري .

1-2-اسهامات فرانك : يرى فرانك أن استغلال المستثمرين الأجانب لثروات الدول المضيفة هو أساس العالقة بين طرفي الاستثمار الأجنبي، بدليل تركز معظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية، وبالتالي فإن هذه الاستثمارات التي تؤدي إلى خلق أنماط للتنمية الاقتصادية .

1-3- اسهامات هود ويونغ : يرى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة شكلا للامبريالية من خلال قيام الشركات متعددة الجنسيات بتصدير رؤوس أموالها خارج حدود الدولة الأم ورغبتها في البحث عن أسواق مربحة لمنتجاتها التي عرفت تدهورا في الطلب عليها في أسواقها المحلية .

1-4-اسهامات فيرمان و بيسون و ليفجستون و اخرون : ركز هؤلاء الاقتصاديين على الأثار السلبية المحتملة لممارسات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية ، بالاضافة إلى إعاقة التخطيط الاقتصادي في الدول المضيفة، والممارسات غير الأخالقية حذرها من الشركات متعددة الجنسيات، لتحافظ على استقرارها الاقتصادي من جهة والسياسي من جهة أخرى[1].

2- الاسهامات الحديثة :

2-1- اسهامات كار : ان قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة يعني وجود اعتقاد مشترك بين هذين الطرفين بأن كثيررا من المنافع و العوائد من الممكن تحقيقها من خلال هذا الاستثمار و اذا كان كار يتفق في هذا الخصوص مع كل من هيمر كيفز فلا أن العوائد التي يحققها كل طرف ترجع الى الانتقال بعض انواع الاصول الخاصة و المملوكة للمستثمر الاجنبي .

[1]- **إدارة الاعمال الدولية** عبد السالم أبو قحف، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ،الطبعة الاولى، 2002 ، ص 42-49.

2-2- اسهامات بيرستكر : من واقع تحليله و مناقشته لاراء رواد النظرية الحديثة يرى ان الشركات متعددة الجنسيات لا تساعد الدول النامية في توفير عوامل الاناتج النادرة و الازمة لاغراض التنمية الشاملة.

2-3- اسهامات هود وينج :اشار هود وينج الى انه لا يمكن انكار ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة قد ساهمت في دفع عجلة التنمية بالدول المضيفة النامية و من بين هذه الاسهامات تدفق رؤوس الاموال الاجنبية و خلق فرص للعمالة و نقل التكنولوجيا .

2-4- اسهامات ايسويفر : يرى ايستويفر ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تساهم في رفع معدلات التكوين الرأسمالي في الدول المضيفة ،فضلا عن ذلك ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساعدفيالتنمية و تحديث البنية الاساسية[1] .

المطلب الثالث : مكونات رأس مال الاستثمار الاجنبي المباشرو خصائصه.

للوصول الى المفاهيم الدقيقة و الى معرفة اصول الاستثمارات الاجنبية المباشرة لا بد من التطرق الى مكونات رأس مال الاستثمار الاجنبي و التعريف بخصائصه .

1- مكونات رأس مال الاستثمار الاجنبي المباشر:للوصول الى مفاهيم الاستثمار الاجنبي المباشر يستلزم بالضرورة جمع العناصر المكونة له حيث يتجمع الاستثمار الاجنبي المباشر من المصادر التالية :

1-1-رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر : و هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الاجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد أخر غير بلده الاصلي و التي تمنح المستثمر درجة السيطرة الفعلية لادارة المشروع و يشتمل على حصص الملكية في الفروع و كافة الاسهم في الشركات التابعة و الزميلة و غير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات و المعدات .

1-2- الأرباح المعاد استثمارها : و تمثل حصة المستثمر الاجنبي من الارباح غير الموزعحيث يعاد استثمار هذه الارباح من قبل الشركات داخل البلد المضيف نفسه كما لو كانت تدفقات جديدة .

1-3- مختلف معاملات الدين بين الشركات : و هي معاملات الدين داخل الشركة سواء كانت قصيرة ام طويلة الأجل من الشركات او البلدان الاخرى فضلا عن اقراض رؤوس الأموال من المستثمرين المباشرين أنفسهم .[2]

---

[1] - **اقتصاديات الأعمال**،عبد السلام ابو قحف ، مرجع سبق ذكره،ص 516-521.

[2] - **العولمة المادية والنمو الاقتصادي**،حسن كريم حمزة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، الاردن ، 2011، ص 73 .

و يذكر ان نصيب المكونات الاخران في المتوسط هو 12 % للارباح المعاد استثمارها و 23 % للقروض داخل الشركة على التوالي و أنهما يتميزان بدرجة تقلبات واسعة و هو ما يعكس التغيرات السريعة للارباح و عائدات الاسهم المعادة الى الوطن الام ، و الحاجة لتسديد القروض[1] .

2- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر :نذكر مايلي :

-الاستثمار الاجنبي المباشر ذو طبيعة انتاجية , فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد , حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله و خبراته في الدول المنافسة , الا بعد دراسة معمقة في لجدوى الاقتصادية للمشروع و كافة بدائله التكتيكية و الفنية المتاحة .

- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية, و ذلك من خلال الايرادات الاقتصادية و المنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لتواجده .

- يتميز بتحركاته وراء الربح و الفائدة و بذلك فهو ينتقل الى الأماكن التي توفر أعلى الارباح اين توجد التسهيلات و الاعفاءات و اليد العاملة الرخيصة .

- يتميزعن القروض التجارية و المساعدات االانسانية الرسمية التي اصبحت شديدة المشروطية في اداء تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار , بينما لا يوجد اي ارتباط بين خدمة الديون و مدى نجاح المشروعات[2] .

-يؤدي الى خلق فرص وظيفية جديدة و رفع مهارات العمال و المساهمة في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الانتاجية لدخول الى الأسواق العالمية .

- يتجه الى الدول المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائدها بعد طرح او خصم المخاطر و التكاليف و بذلك فهو يتجه بكثرة الى الدول ذات مناخ الاستثمار المناسب .

-يتميز هذا الشكل عن الاشكال الاخرى من التدفقات المالية بأنه يتطلب حركة رؤوس الاموال ليس في شكل حصص ملكية و انما على شكل الات و تكنولوجيا و معرفة و مهارات [3] .

---

[1]- **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**،كريمة قويدري ، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2010-2011 ص 8.

[2]- **ادارة الاستثمار** , ماجد أحمد عطا الله , دار أسامة للنشر و التوزيع , الطبعة الاولى , عمان ، الاردن ، 2011 ،ص 103- 104.

[3]- **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية**يرة حسب الله محمد مصدر سابق الذكر ، ص 19.

المبحث الثالث : انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ان الوضع المتدني التي تعاني منه بعض الدول من ندرة للموارد المالية خاصة ، جعلها دافع من دوافع البحث عن وسيلة للتمويل للخروج او التخفيف من حدة هذا العجز من خلال استقطاب استثمارات أجنبية تتوفر على الموارد التي هي بحاجة اليها، هذه الاخيرة سيكون لها اثر جلي على واقع البلدان المضيفة بالايجاب و بالسلب ، كل هذا سنتطرق اليه في مبحثنا المرفق.

المطلب الاول : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر.

من خلال ما تم عرضه من نظريات وراء تفسير الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن التوصل الى دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للطرفين :

1-دوافع الاستثمار الاجنبي بالنسبة للمستثمر الاجنبي :

- سعي مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقامتها الى تحقيق اعلى ربح ممكن.
- استخدام الموارد المالية الفائضة عن حاجتها الى الدول الاخرى للاستثمار.[1] .
- توزيع المخاطر من خلال تعدد تمركزالاستثمارات و الوصول الى اسواق جديدة وتسويق منتجاتها .
- التغيرات في اسعار الصرف و سعر الفائدة تجعل رؤوس الاموال تنتقل في شكل استثمارات .
- اتجاه الاستثمار الأجنبي في الدول التي تتيح له التمتع باعفاءات و مزايا و حوافز ظريبية و ادارية.
- التكنولوجيا التي تتمتع بهاالشركاتالاجنبية تمكنهامن منافسة الشركات المحلية[2].

2- دوافع الاستثمار الاجنبي بالنسبة للدولة المضيفة و التي تظهر كالتالي :

- تحقيق التقدم الاقتصادي و الحصول على التكنولوجيا المقدمة و توفير الادارة الحديثة .
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية و توظيف عوامل الانتاج المحلية .
- احلال الانتاج المحلي محل الواردات و انشاء صناعات جديدة
- تقديم مجموعة من المزايا الضريبية و غير الضريبية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر .
- التوسع في الخدمات كالسياحة و التأمين و المصارفو تحسين المركز التنافسي للدولة[3] .

---

[1]- **العولمة الاقتصادية** فليح حسن خلف ، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ،اربد الاردن ،الطبعة الاولى ، 2009 ،ص 93-94.

[2]- **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**محمد عبد العزيز عبد الله , ,دار النفائس ،الأردن,الطبعة الأولى 2005 , ص29-25.

[3]- **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي** فريد النجار، الإسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،الطبعة الاولى ، 2000 ، ص36.

المطلب الثاني : الاثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر .

ان للاستثمارات الاجنبية المباشرة اثر على جوانب متعددة منها التأثير على التجارة وميزانالمدفوعات بالاضافة الى التأثير على واقع العمالة و كذلك التحولات التكنولوجية للبلد المضيف .

1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة و ميزان المدفوعات:

إن دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة و ميزان المدفوعات يستلزم دراسة ما يلي :

-**دراسة التدفقات الداخلةو الخارجة:**و تتضمن العناصر التالية:

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر في المشروع .
- مقدار الوفر في النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.
- مقدار الأجور والمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب و التي يتم تحويلها إلى الخارج.
- الفروق المتعلقة بأسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية[1].

-دراسة العوامل والمؤثرات التي قد تؤثر على ميزان المدفوعات والتجارة:تتمثل فيما يلي:

- الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في دعم مراكز البحوث والتنمية البشرية والفنية.

-نمط أو شكل الاستثمار الأجنبي المسموح به بالإضافة إلى نوع المشروع الاستثماري في حد ذاته .

-درجة التوجه بالمشروعات الاستثمارية، فقد تكون موجهة لغرض التصدير أو لتخفيض الواردات.

-الضرائب و الرسوم على الصادرات والواردات و فروق العملة، معدلات التضخم و أسعار الفائدة.

وعند الوقوف على تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان الجاري و ميزان رؤوس الأموال، يمكن للميزان الجاري أن يتأثر نتيجة لعدة اعتبارات، فالمؤسسة متعددة الجنسيات لها احتياجات من الواردات، تعتبر هذه الأخيرة مهمة في عمليتها الإنتاجية، و نجد أن هذه الواردات يمكن أن تغطى عن طريق الصادرات المحققة من طرف الشركة، لكن النتيجة الصافية ترتبط بشكل الإنتاج المتعلق بالصادرات، فمثلا إذا تعلق الأمر بمصنع بسيط لتركيب القطع المنتجة في الخارج، فإن التأثير الصافي الإيجابي سوف يصبح صغيرا جدا، أما إذا تعلق الأمر بإنشاء مؤسسة من أجل تنشيط انتاجات محلية تحل مكان الواردات، في هذه الحالة سوف يكون التأثير الصافي ايجابيا .

إن نشاطات المؤسسات متعددة الجنسيات تؤدي بها طبيعيا إلى إعادة رؤوس أموال إلى المؤسسة الأم وبذلك فإن ميزان المدفوعات للدول المضيفة يحقق أرباحا من خلال دخول رؤوس الأموال، وهي تلك الأرباح التي تنتج مباشرة في الوقت الذي يدخل فيه الفرع الأجنبي، لكن بعد مدة زمنية معينة، ومع

[1]- **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**،عبد السلام أبو قحف ، مصدر سابق الذكر ،ص 4.

التتابع في دخول و خروج رؤوس الأموال الناتج عن نشاط الفروع الأجنبية، ينتج أن ميزان المدفوعات للدولة المستثمرة سوف يتحسن كنتيجة لإستثماراتها المباشرة ، وهذا التحسن يصاحبه تضرر في ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، و بالتالي فإن الأرباح بالنسبة للدولة المضيفة ليست دائمة [1].

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

حيث يتخذ تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصيغة المباشرة و الغير مباشرة :

2-1-الاثار المباشرة :

- حالة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين لانشاء وحدة انتاج جديدة : تدفق رؤوس الاموال المستثمرة تسمح بتوفير مناصب شغل و بالتالي يكون الاستثمار ذو تأثي ايجابي.

- حالة اقتناء شركة موجودة : حيث يحتمل ان يتم قرار الاستغناء الجزئي او الكلي للعمال مما يؤثر سلبا على مستوى العمالة و في هذه الحالة يظهر الاثر السلبي للاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة في اقتصاد الدول المضيفة .

- طبيعة التكنولوجيا المستخدمة من طرف المستثمر الاجنبي : ففي حالة تبني تكنولوجيا ذات كفاءة العمل فانه يؤدي ذلك الى تشغيل اليد العاملة مقارنة بحال لو تم استخدام تكنولوجيا ذات كفاءة رأس المال ,الامر الذي يؤدي الى تدني تشغيل اليد العاملة[2].

2-2-الاثار الغير مباشرة :

- حالة العمالة المولدة بشكل غير مباشر في مجال الاقتصاد الوطني : بفعل تكريس الروابط بين الموردين المحليين و فروع الشركات الاجنبية و يظهر ذلك من خلال ابرام العقود التوريد طويلة الاجل مع الشركات المحلية مما يدفع هذه الاخيرة و حفاظا على التزاماتها التعاقدية بتوفير فرص عمل جديدة .

- حالة المنافسة بين الفرع الاجنبي و الشركة المحلية : غالبا ما تحسم المنافسة بين الفرع الاجنبي و الشركة المحلية في نفس قطاع الصناعة او النشاط لصالح الفرع الاجنبي ، و نظرا لقدراته العالية في مجال الكفاءة المهارات التنظيمية و التسيرية و امام عجز الشركة المحلية في مواجهة و منافسة الفرع الاجنبي يتحكم عليا الخروج من السوق و اتخذ القرار الغلق و هو ما يؤدي الى تسريح العمال و بالتالي يكون الأثر سلبيا على العمالة [3].

---

[1]- **نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية**عبد السلام أبو قحف، مصدر سابق الذكر ،ص 181.

[2]- **الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي**،نشأت علي عبد العال، مصدر سابق الذكر ، ص 2.

[3]- **ندوة تحت عنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية** محمود جمال ، محمد العريان ، تونس ،1997، ص 47.

3- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التحويل التكنولوجي :

لا تقتصر التكنولوجيا على سلسلة العمليات الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات و القدرت التنظيمية و الادارية و التسويقية و هذه العملية قد يتم تحويلها الى البلدان المضيفة عن طريق البيع او من خلال اتفاقيات الرخص او عقود المساعدات الفنية ، و ترتبط سرعة نقل التكنولوجيا بعدة عوامل منها نمط الاستثمار في صيغة المشروعات الكاملة او المشتركة و كذا بالقدرة الاستيعابية للعمالة الوطنية ، كما ان المنافسة الوطنية للشركات الاجنبية يتطلب منها ادخال تقنيات جديدة للحفاظ على الحصة السوقية ، بل ان مشكلة التحكم في التكنولوجيا قد تدفع بالدول المضيفة الى بناء نظام وطني للايداع متكامل و منسجم هذا بالاضافة الى ان العلاقة بين التكنولوجيا المستوردة و الربحية و مدى ملائمة المنتجات في شكلها النهائي لطلبات السوقي المحليةمن العوامل الاساسية التي تضمن التحويل السريع و السليم للتكنولوجيا , الا ان التحويل التكنولوجي ليس أكيدا لكون التكنولوجيات المستعملة في الدول المتقدمة ليست بالضرورة ملائمة لظروف وواقع توليفة عوامل الانتاج في الدول النامية [1].

المطلب الثالث : إيجابيات و سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر.

بعد البحث عن اثار الاستثمارات الاجنبية المباشرة و ما تضيفه من ايجابيات دون التغاضي عن اضرار قد تخلفها هذه الاستثمارات ،وجب علينا تحديد الايجابيات من هذه الاثار و السلبيات منها .

1-ايجابيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة :و تتمثل في

-الاسهام في معالجة حالة البطالة الظاهرية منهاوالمقنعة و الواسعة الانتشار فيها .

- ان مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن ان تسهم في تطوير نشاطات ذات انتاجية اكبر .

- ان الاستثمار الاجنبي المباشر ومن خلال المشروعات التي يتم فيها هذا الاستثمار ، وبالذات الانتاجية منها يمكن ان تسهم في تحقيق قيمة مضافة اكبر باستخدامه الموارد و الطاقات الانتاجية التي تعاني من عدم او ضعف درجة استخدامها و بما يحقق قيمة مضافة اكبر لموارد الدولة النامية بزيادة كفاءة التخصيص في استخدمها .

-يمكن ان تسهم الاستثمارات في تحقيق انتاج اكبر و دخل اكبر و هو الامر الذي يسهم في تحقيق نمو اكبر فيها و يسهم بالتالي في تحقيق مستوى معيشي افضل و درجة رفاهية اعلى لمواطنيها .

[1]- **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، عبد المجيد قدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،الطبعة الثانية ، 2005 ،ص 253 254.

-إن مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن ان تسهم في توسيع قدرة و طاقة الاقتصاد الانتاجية من خلال اعادة استثمار الارباح التي تحققها هذه المشروعات في الدول التي تتحقق فيها و ذلك باقامة مشروعات جديدة او توسيع المشروعات القائمة و يوفر الاقتصاد امكانية نموه بصورة اكبر .

- ان الإستثمار الأجنبي و من خلال المشروعات التي يتم الاستثمار فيها يمكن يسهم في توفير النقد الاجنبي الذي يتسم عرضه بالندرة الشديدة فيها ازاء الطلب عليه .[1]

- تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي للقطر النامي حماية لمصالحها الخارجية واستثمارات شركاتها العاملة في ذلك القطر.

- ترتب على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة دعم قطاع التصدير في الدول النامية وخلق أسواق جديدةللتصدير وزيادة الصادرات، مما يؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري للدول النامية .[2]

2-سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر :و تتمثل في

- ان مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر تؤدي الى استغلال الدول النامية و استنزاف فائضها الاقتصادي من خلال حصولها على ارباح مرتفعة و تحويل معظم هذه الارباح الى الخارج و بذلك تنخفض الموارد التي يمكن ان تتاح لعمل الاقتصاد و تضعف اداءه و نموه .

- ان مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر تقوم في حالات و يتحقق واقعيا بادخال بنود كلفة مشكوك فيها و بالذات عن طريق مشترياتها السلعية او الخدمات من شركات او مشروعات تابعة للشركات متعددة الجنسيات من اجل زيادة الارباح التي تحصل عليها فعلا و بذلك تنخفض الارباح التي تظهرها سجلاتها بقصد التهرب الضريبي حيث تظهرها ارباحها اقل من حقيقتها .

- التدخل في شؤون الدولة الداخلية و كذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الاستراتيجية بالاضافة الى ما ينجر عن ذلك من اثار سلبية سواء .

- منح الاعفاءات الضريبية للمستثمر الاجنبي ينجم عنه التقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية ، مما يتطلب موازنة العوائد قصيرة الاجل بالعوائد طويلة الاجل فالعوائد قصيرة الاجل قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الاجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي[3].

---

[1]-**اقتصاديات الاستثمار الدولي**،عبد السلام ابو فتحي ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ،الاسكندرية ، 2003، ص 409.

[2]- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها في اقتصادات الأقطار النامية**مجلة تنمية الرافدين، سعد محمود الكواز، العدد 37 ،جامعة الموصل، العراق، 2005

[3]- **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**اميرة حسب الله محمد , دراسة مقارنة [تركيا . مصر . كوريا الجنوبية] الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر، الطبعة الاولى ، 2005 ،ص 21.

خلاصة الفصل :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة لأخرى على المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري ، مما جعله يكون مقصد العديدمن الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

ولقد احتدم التنافس بين دول العالم لجذب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل فع الة لاقتصادياتها. وفي هذا الصدد حازت الدول المتقدمة على النصيب الأكبر مرهذه التدفقات، بالمقارنة مع الدول النامية .غير أن التنافس العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم بطريقة عفوية، وإنما يخضع إلى مجموعة من المحددات والعوامل، وهذا ما عكف على توضيحه رواد النظريات في بادئالأمر غير أنها لم تنجح في هذا المسعى، والسبب هو أن أغلب هذه النظريات أعطت تفسير للظاهرةاعتمادا على عنصر أو عدة عناصر مع إهمال العناصر الأخرى.

ومما لاشك فيه أن كل التفسيرات تؤكد نتيجة واحدة مفادها أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية وأخرى إيجابية سواء تعلق الأمر بالدول القائمة به أو الدول المضيفة له، إلاّ أن السياسات الاقتصادية الصحيحة المتبعة في هذه الأقطار هي التي تحدد مدى الاستفادة منه في تنمية اقتصاديتها المحلية.

الفصل الثاني:

متطلبات المناخ المناسب لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة

المبحث الاول :المناخ الاستثماري و مقوماته .

المبحث الثاني :سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

المبحث الثالث :مؤشرات قياس مناخ الاستثمار .

الفصل الثاني :متطلبات المناخ المناسب لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

تمهيد :

في ظل التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية، وانفتاح الأسواق المحلية وما صاحبها من تسارع في وتيرة التطورات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، برز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل اقتصاديات الدول وتحقيق النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية، فأضحى كطفرة تغزو اقتصاديات الدول المضيفة بأساليب مختلفة تأخذ شكل تحالفات وتجمعات إستراتيجية، وفي ضل انفتاح اقتصاديات دول العالم ومحاولتهاالإصلاح ضمن برنامج التعديل الهيكلي، و تبني الدول الباحثة عن النمو الاقتصادي إصلاحات خاصة بترقية الاستثمار الأجنبي فأصدرت نصوص تشريعية وتنظيمية لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار من خطط و الاستراتيجيات في مضمونها تصب نحو اصلاح الوضع السياسي و الاقتصادي و التهيئة الطبيعية و الاجتماعية و القانونية او التشريعية و الأبرز منها الوضع الاداري بالاضافة الى منح الحوافز و التسهيلات للمستثمر الاجنبي من أجل كسب ثقته و قصد جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية , وعلى هذا الأساس سجلت تدفق استثمارات أجنبية بصورة متزايدة دخول شركات أجنبية مستثمرة ما يؤكد توجه الدولة نحو خلق مناخ استثماري ملائم يتناسب واحتياجات الشريك الأجنبي، لهذا خصصنا فصلنا هذا لدراسة مفهومه و مقوماته ووسائل تقييمه و متطلباته اضافة الى الحوافز و التسهيلات الممنوحة للمستثمر الاجنبي المباشر ، او بالمصطلح الادق السياسات المتبعة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة و مؤشرات قياس هذا المناخ .

المبحث الأول : المناخ الاستثماري و مقوماته.

إن الإستثماراتالأجنبية المباشرة لا تنتقل من بلدها الأصلي إلى البلد المضيف ، إلا إذا توفرت لها البيئة الاستثمارية الملائمة والتي تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، لتحقيق الزيادة و النمو ، و عليه فإن المناخ الإستثماري هو الذي يؤثر بشكل كبير في حركة الإستثمارات الأجنبية و انتقال رؤوس الأموال ولهذا سنتطرق في مبحثنا إلي تحديد مفهوم المناخ الإستثماري المحفز للإستثمار الأجنبي المباشر بدراسة مختلف مقوماته السياسية و الإقتصادية والإجتماعية و القانونية و موضحين وسائل تأطير و تهيئة المناخ الاستثماري الانسب .

المطلب الأول : مفهوم المناخ الاستثماري .

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا الى ان اصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل التي تسعى من خلالها الجهات الوصية الى الترويج لجذب الطاقات الاستثمارية من الخارج نحو الداخل .

1- تعريفه :

1-1-حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ينصرف تعبير مناخ الاستثمار الى مجمل الاوضاع والظروف المكونة لمحيط الذي تتم فيو العملية الاستثمارية ،وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وايجابا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية ، وبالتالي على حركة واتجاهات الإستثمارات ،وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية،كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الادارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة،بعضها ثابت أو شبه ثابت،إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة ومن ثم تؤثر وتتأثر ببعضها البعض،مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة،أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم الى عوامل جذب أونوازع طرد لرأس المال[1] .

1-2- مناخ الاستثمار هو مناخ عام و مستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات ،فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار و هو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة و محيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية و تأمين الموافقات و التراخيص وتأمين التمويل و مستلزمات التشغيل، و تسويق الإنتاج في الداخل و الخارج،

[1] - **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**،علي عبد القادر علي ، مجلة جسر التنمية،العدد 34، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،2004،ص 5.

و التعامل النقدي و المالي و الضريبي بل و حتى مجمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا وإيجابا[1].

1-3- و بتعريف أخر يقصد بمناخ الاستثمار انها كل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفقات رأس المال وتوظيفه، وضمن هذا الاطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني ، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار .[2]

2-أهمية المناخ الاستثماري :

يعد مناخ الاستثمار حاجة ملحة للاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء إذ أن حاجة الاقتصاديات النامية لرأس المال والخبرة الفنية تقابلها حاجة الاقتصاديات المتقدمة إلى أسواق تستثمر فيها رؤوس الأموال الفائضة لديها ،إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يتحقق دون إيجاد مناخ استثماري ملائم، بحيث يمارس فيه هذا النشاط بعيدا عن الخشية والتردد وتقتضي عملية توفير هذا المناخ بداية تحديد المعوقات التي يمكن أن تؤدي إلى تحجيم الاستثمار وانكماشها لا بد من إزالتها أو التخفيف من حدها،

ثم البحث عن الضمانات القانونية والاقتصادية اللازمة لتشغيل الاستثمار، ذلك أن وجود مناخ استثمار جيد ،من شانه تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي بشركاته ومؤسساته التي تقوم بالاستثمار وتخلق بالتالي فرص عمل جيدة وتحسن مستوى إنتاجية مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو وتحقيق تنمية شاملة[3].

المطلب الثاني : مقومات المناخ الاستثماري .

يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل المقومات الاقتصادية من بنى تحتية و حجم الاسواق و تكاليف

---

[1]- **مقالات في الإقتصاد و الإدارة في سوريا** سعيفان سمير، دار نشر القرن 21 ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2000،ص 108.

[2]- **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرنامج الانعاش الاقتصادي2000-2014** ، عثمان علام ، الملتقى العربي الاول ، شرم الشيخ ،2015 ، ص 18 .

[3]- **إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية**علي لطفي، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين شمس، ديسمبر 2007 ،ص 33 .

الانتاج ...الخ ، اضافة الى مقومات الغير الاقتصادية ، السياسية منها و التشريعية و اخرى اجتماعية التي قد تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه للإستثمار .

1- مقومات المناخ الاستثماري الاقتصادية تشتمل على :

1-1-البنية التحتية :

يتعبر توافر البنية التحتية من شبكات الموصلات و المياه و الطاقة و المطارات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية من العوامل التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر [1] , ليس فقط من حيث حجم الاستثمارات المستقطبة بل ايضا من حيث توزيعها بين مختلف القاطاعات الاقتصادية و المناطق المحرومة في القطر المعني.

1-2- السياسات المالية و النقدية :

ان وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة من شأنها ان تعمل على جذب المستثمرين الأجانب ، و ذلك ان التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية يثير عدم الثقة لدى المستثمرين الذين يهتمون بعناصر الامان و الاستقرار .

1-3- الجهاز المصرفي و المالي :

ان الجهاز المصرفي و المالي يلعب دورا في تعميق و توسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية,كما ان مدى كفاءة البنوك و قدرتها على توفير المعلومات للمستثمر تدعم نمو القطاع الخاص و عملية الاصلاح الاقتصادي .

1-4- حجم السوق :

يعتبر حجم السوق احد العناصر الأساسية لاقامة المشروعات الاستثمارية او التوسع فيها ذلك لان حجم الانتاج يتوثق على امكانية تسويقه محليا او خارجيا , فكلما كبر حجم السوق المحلي يؤدي ذلك الى نشوء وفرات الحجم تكون فرص الاستثمار جيدة [2].

1-5- درجة الانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة الدولية :

يميل الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول التي تاخذ بمبدأ الحرية في التجارة الدولية و الانتاج الاقتصادي ، لان ازالة الحواجز الجمركية و مختلف القيود التجارية يؤدي الى رفع معدلات التبادل التجاري الدولي ،

[1] - **واقع مناخ الاستثماري في الدول العربية** عبد الحميد بوخاري، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 10 ،جامعة ورقلة، 2012 ،ص 43.

[2] - **واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و متطلبات تحسين بيئة الاستثمار**غبة طلال، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الجزائر3 ، العدد 2012/07 ، ص 35 .

هذا من جانب و من جانب اخر يؤدي الى خفض اسعار السلع المستوردة سواءا الاستهلاكية او الانتاجية , مما يعود بالنفع على الدول من خلال زيادة الدخل الاجمالي و اتاحة فرص امام المنتجين بالتوجه نحو اي فرع من فروع الانتاج التي تمكنهم من توظيف اموالهم بفعالية اكبر ،حيث تقاس درجة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي فكلما اقتربت النسبة من 100% دل ذلك الانفتاح الكبير على العالم الخارجي[1].

1-6-تكلفة الانتاج : وتشمل ما يلي:

- توفير اليد العاملة الرخيصة
- تواجد مواقع ملائمة وغير مكلفة للاستثمار في البلدان النامية.
- انخفاض من تكليف النقل والمواصلات داخل البلد المستقبل للاستثمار.

و بشكل واضح و مختصر يجب على الدول المضيفة توفير هذه المقومات الاقتصادية للمناخ الاستثماري والتي يمكن تقسيمها إلى محورين رئيسيين:

- مكونات اقتصادية داخلية:

تشمل على: معدلات النمو الاقتصادي ومستو يات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبرا عنها بمعدلات التضخم، إضافة إلى أسعار الفائدة والصرف، بالإضافة إلى كفاءة أداء السياسة المالية للدولة ومستويات الدين العام المحلي، ومدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية.

- مكونات اقتصادية خارجية:

تشمل على : الميزان التجاري بصادراته وارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطات الدولية، ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وأعباءها من أقساط وفوائد مستحقة[2].

[1] - **التجارة الدولية في عصر العولمة**، محمد دياب ، دار المنهج اللبناني ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 2010 ص 304.

[2] - **واقع مناخ الاستثماري في الدول العربية** ،عبد الحميد بوخاري، مصدر سابق الذكر ، ص44.

2- مقومات المناخ الاستثماري الغير إقتصادية تشتمل على :

2-1-المقومات السياسية:

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطا ضروريا للاستثمار الأجنبي، ويرتبط بالاســـتقرار السياسي، بما يعرف" بالفساد السياسي"، الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة والسليمة وانعدام الشفافية ،ويتأثر المناخ السياسي بمجموعة من العوامل أهمها:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا و موقف الأحزاب السياسية.

-دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

2-2- المقومات الاجتماعية و الثقافية :و تشتمل على :

أ-درجة تماسك الجبهة الاجتماعية : من خلال منح أولوية للقواعد الاجتماعية الأساسية ، وعليه يمكن للسياسات العامة ضمان تقاسم ثمار النمو والمشاركة في الحد من الفقر المدقع و عدم المساواة.

ب-العناصر الديموغرافية : يتميز السكان في كل بلد بخصائص معينة لها أثر كبير على الأسواق و الممارسة في كل بلد ، وأهم هذه العناصر ممثلة في النمو السكاني ، حجم الأسرة ، المستوى التعليمي .

ج-العناصر السلوكية : من خلال نسبة تمثيل الفئات الفقيرة والجماعات المختلفة في المجالس النيابية ، و عدد الاضرابات و الإعتصامات و التظاهرات الاحتجاجية و السخط الاجتماعي .[1]

2-3- المقومات القانونية :

وهو مجمل القوانين المحفزة أو الطاردة ذات الصلة بالاستثمار [قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، قانون حماية المستهلك، قانون الإشهار، النظام الضريبي، الحوافز ...الخ] ،حيث تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على الاستقرار السياسي ووجود قوانين وتشريعات تكفل حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية ؛ بالإضافة لضمانات ضد المخاطر الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة، حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعاتللإشهار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى، بشرط ألا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة[2].

---

[1] - **إقتصاديات الإدارة والإستثمار**، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص147.

[2] - **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي**يعقوب علي جانفي، علم الدين عبد الله بافقا، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مؤتمر الاستثمار والتمويل حول الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر، 2006 ،ص5.

المطلب الثالث : وسائل تهيئة المناخ الاستثماري .

بذلت الدول النامية جهودات كبيرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تهيئة مناخ الاستثمار على المستوى الدولي و على المستوى المحليو الاقليمي مع مراعات اساسيات تهيئة المناخ .

1- على المستوى المحلي و الاقليمي:

على المستوى المحلي يتضمن مجموعة الإجراءات الواجب اتخاذها من جانب صانعي السياسة الاقتصادية لتبسيط إجراءات التعامل مع المستثمرين، وتوحيد جهات الاختصاص التي يتعاملون معها في هيئة واحدة كسبا للوقت وترغيبها في الاستثمار .

2- على المستوى الاقليمي :

على المستوى الإقليمي تتضمن تدعيم مؤسسات لضمان الاستثماري الخاصة المباشرة، وإنشاءمناطق استثمارية حرة بين البلاد، وبذلك لتقوية الروابط التجارية وتدعيمها .

3-على المستوى الدولي:

من خلال عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الصناعية المتقدمة المالكة لبرامج قومية لضمان استثماراتها الخاصة المباشرة في الخارج، وذلك من أجل توفير الحماية والضمانات القانونية والمالية لهذه الاستثمارات. لتجتمع هذه الوسائل الثلاث معا محققة مناخا استثماريا للدول (مهيئا لجذب الاستثمارات ومشجعا للعديد من المشروعات الاستثمارية)، بالإضافة إلى الربحية التي تسعى لها المشروعات[1] .

4-اساسيات تهيئة مناخ الاستثمار :

وفيما يلي أهم أساسيات تهيئة المناخ العام الاستثماري لأي دولة حتى يتوفر المناخ الدافع والجاذب للاستثمار وهي كما يلي :

4-1- تفعيل سياسات الاقتصاد الكلي : من خلال الاخذ بالحسبان توازن جميع المتغيرات الاقتصادية كتوازن ميزان المدفوعات . توازن الميزانية . التحكم في معدل التضخم و معدل المديونية الخارجية . استقرار اسعار الصرف و مرونتها . مع وضع سياسة نقدية سليمة .

4-2- العمل على تجسيد الانفتاح الاقتصادي: من خلال :

[1] - **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية، دراسة حالة الجزائر**،ماني صورية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصايات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010_ 2011،ص227.

- تنشيط النظام البنكي و المالي و اصلاحه و تنظيمه و تعزيز الرقابة و التنظيم في هذا المجال و اعطاء الحرية لتنشاء البنوك الخاصة .و انشاء الاسواق المالية .

- تطبيق برنامج الخصخصة كونها تتيح للمستثمر الاجنبي فرصة الوصول الى الاسواق .

- زيادة عامل الثقة بين قطاع الأعمال والحكومة (إذا كان الهدف الإسراع بتحقيق الخصخصة) .

- تحرير الاسعار و رفع دعم الدولة و الاجراءات المتعلقة بالعمليات الجمركية .

-إتخاذ سياسات إقتصادية أكثر إيجابية تعمل على تحقيق آليات السوق مراعية الفروق بين معدلات التضخم بين الدول، وترشيد عمليات الإستيراد وزيادة القدرة التصديرية.

-تطوير النواحي الإجرائية في سوق المال وتوفير عنصري الشفافية والإفصاح في البيانات مع إتباع القواعد المالية الدولية، والعمل على ربط بورصات الدولة بالبورصات الدولية .

-إيجاد حوافز للاستثمار الأجنبي والمحلي واتخاذ منهج جديد مختلف يشكل عنصرا لجذب المستثمرين، على أن يدعم بواسطة السياسات الاقتصادية لتنمية القدرات التنافسية، ولخلق مناخ تنافسي مع العالم الخارجي يسمح لمزيد من التوجه التصديري، كما يجب الاعتماد على هيكل إنتاجي ذي كفاءة لسياسات سعرية .

4-3-توفير إطارا قانوني وتجاري يتسم بشفافية:

-إلغاء القوانين غير الواضحة لتحقيق هدف الشفافية من القوانين والقواعد المنظمة للنشاط الاقتصاد.

- وضع القوانين التي تعمل على حماية الملكية الخاصة وتسهل إمكانية تسجيلها دون أعباء ضخمة، والعمل على حماية الاختراع لتحقيق التوازنات الضريبية.

- وضع قوانين لتحقيق العدالة الضريبية من حيث تخفيف العبء الأكبر الواقع على الشرائح العليا من الدخل، وتوسيع القاعدة الضريبية لتحقيق التوازنات الضريبية .

-وضع قوانين تعمل على ترشيد الإعفاءات الضريبية على أن يتم ربط الإعفاءات الضريبية بالمناطق الجغرافية النائية، والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية وبخاصة سياسة التوجه التصديري.

- إعادة النظر في قوانين الإسكان للقضاء على الإختلالات في جانبي العرض والطلب، وكذلك قوانين الضمان الإجتماعي والصحة العامة لتحقيق أكبر قدر من العوائد الإجتماعية[1] .

[1]-**إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية**علي لطفي، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين شمس، .ديسمبر 2007 ، ص 3 .

المبحث الثاني : سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

يعتبر المناخ الاستثماري في أي مجتمع الدعامة الرئيسة لتطور المجتمع في ظل وجود المصداقية والإخلاص من قبل القائمين على أمور المجتمع، وتكمن أهمية الاستثمارات في تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية داخل حدود الدولة اي بإتباع استراتيجية التوجه الداخلي بالاعتماد على جميع الموارد المحلية بإحداث تنمية شاملة ومتوازنة مما يؤدي إلى التقليل في المستقبل للفجوة الكبيرة بين الدول المضيفة من جهة والدول المتقدمة الصناعية من جهة اخرى ، اضافة الى هذا لا بد من وجود سياسات معينة و مدروسة تحث على الاستغلال الامثل لكل الامكانات والموارد المتاحة وذلك من خلال تخطيط سليم من وادارة سليمة مع توافر الحد الادنى من الارادة السياسية الصادقة والمخلصة والجادة من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

المطلب الأول : مفهوم السياسات و اهميتها

سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر عبارة عن مجموعة من المبادئ و القواعد العامة و التوجهات المركزية التي تحكم العمليات الاستثمارية في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة .

1- مفهوم سياسة جذب الاستثمار الاجنبي :

1-1-تعرف سياسة الاستثمار الاجنبي بأنها مجموعة من القواعد و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من استقطاب الاستثمارات و الأموال الاجنبية الى النطاق المحلي مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، و توزيع الاستثمارات على القطاعات و الأنشطة و الأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية محددة[1] .

1-2-سياسات جذب الاستثمار الأجنبي هي تلك السياسات التي تستهدف تقوية الحوافز للمستثمر الاجنبيمع إزالة العقبات التي تعوق القرارات الاستثمارية بالنسبة لطرفي الاستثمار و يدخل في ذلك الإعفاءات الضريبية و الامتيازات و الضمانات و إنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمارات[2].

2-أهمية تطبيق سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :و تشتمل على :

---

[1]- **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**عبد الحميد عبد المطلب**،** مجموعة النيل العربية، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 2003 ،ص 180.

[2]- **دور نظم المعلومات في دعم مناخ الاستثمار،**سمية عبد الحميد السيد علي، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 2004 ،ص 33.

– تحقيق الأهداف الإستراتيجية :كتخفيض معدلات البطالة وز يادة فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، تنمية الصادرات إلى ذلك دعم وتحسين تنافسية الصناعات المحلية وغيرها من المجالات.

–زيادة حدة ضغوط المنافسة في العالم : إذ إن ز يادة حدة المنافسة في الأسواق المالية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد يتطلب أن تتخصص الدولة في ا لمجالات والأنشطة الاقتصادية التي تتمتع فيها بكفاءة ومزايانسبية وتنافسية أي أن على الدولة المضيفة للاستثمارالأجنبي المباشر أن تركز على الأنواع التي تحقق لها النفاذ إلى السوق العالمي وفرض مكانته[1].

المطلب الثاني :آليات تطبيق سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

اتجهت العديد من الدول إلى إتباع عددا من السياسات لتحسين مناخ الاستثمار ولجذب المستثمرين الاجانب .

1–سياسة الترويج المستهدف للاستثمار : يقوم الترويج المستهدف للاستثمار على استخدام المواد الترويجية لجذب نشاط معين من الاستثمار، مثل الاستثمار في المجالات مرتفعة التقنية أو تلك الموجهة للتصدير، وكذلك الاهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة، وذلك بدلا من الترويج لأي نوع من الاستثمار بشكل عام ، وتتمثل خطوات الاستهداف فيما يلي:

– تحديد الميزة التنافسية للدول : من خلال دراسة الدول المستهدفة والتي تتلاءم بيئة الأعمال فيها مع الموارد المتاحة للدولة التي تتبع إستراتيجية الاستهداف، ويمكن من خلال تحليل هيكل التجارة والإحصائيات المرتبطة بها .

– استخدام الأدوات التجارية في استهداف الاستثمار : و تتمثل في :خرائط تنافسية الدول ، خريطة تحديد الأسواق وطاقتها الإستعابية ، بوابة تحليل أسواق المنتجات و كلها متوفر على الانترنت لغرض تحليل التجارة .

2–سياسات تحسين النظم الإدارية والأطر المؤسسية: من خلال :

– إنشاء مؤسسات لضمان الاستثمار تقوم بمتابعة الأنشطة مما يخلق الأمان لدى المستثمرين.

– فتح مراكز حماية حقوق المستثمرين لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار.

–فتح وكالات لترويج لها تنتشر في مختلف دول العالم للترويج لغرض الاستثمار.

[1] – **الآثار الإقتصادية للاستثمارات الأجنبية** حاسم محمد المانعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،الطبعة الأولى، 2012 ، ص64.63 .

- منح الحرية أمام المستثمرين الأجانب للجوء إلى التحكيم الدولي في حالة فشل تسوية المنازعات.
- تقديم خدمة الشباك الواحد للمستثمرين من أجل تسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية، وهو ما يساهم في توفير الوقت وانخفاض تكلفة الاستثمار.
- إنشاء موقع إلكتروني يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات.[1]

3-سياســــــات متعلقـــــــة بالاقتصـــــــاد الخـــــــارجي: من خلال :

- تبني سياسات التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة.
- عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول الرأسمالية، مايؤدي انخفاض مخاطر الاستثمار.
- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدف تدفق الاستثمار منها.
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع الاتفاقيات الثنائية.
- تنظيم زيادات مبادلة للمستثمرين الأجانب وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين.
- التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية .[2]

المطلب الثالث : الحوافز الممنوحة للمستثمر اللأجنبي .

من اجل خلق مناخ استثماري متكامل و مناسب لا بد من الدولة المضيفة ان تفعل مجموعة من الحوافز و الامتيازات التي من شأنها ان تشجع المستثمر الاجنبي على الاستثمار .

1-سياسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر:

1-1- سياسة التميز في منح الحوافزتهدف هذه السياسة إلى توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى المناطق الجغرافية النائية الفقيرة، وبالمقابل يتحصل المتثمر على الكثير من الإمتيازات والتسهيلات أكثر من المستثمر في المناطق الصناعية .

1-2- سياسة تستهدف الربط بين الحوافز والأداء: تسعى إلى الربط بين الحوافز وأداء المشروع الاستثماري، لذلك تشترط أن يتم منح الحوافز على مراحل تتناسب مع بدء عملية تنفيذ المشروع وفي بداية تشغيله ، وهذا النوع يتشرط فيها ما يلي :تشغيل جزء من العمالة الوطنية واستخدام المواد الأولية المحلية طالما أنها متوفرة بالكمية والجودة اللازمة اضافة الى توجيه جزء من الإنتاج لغرض التصدير.

---

[1] - **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية**اني صورية، مصدر سابق الذكر، ص 230 .

[2] - **التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، 2011 ص 10 .

1-3- السياسة المرتبطة بنقل التكنولوجيا :تقوم بعض الدول النامية بوضع سياسة معينة لها على أساس مستوى التكنولوجيا المستعملة في مشاريعها الاستثمارية، ذا فإنها تصنع أجهزة مختصة لتقييم نوعية التكنولوجيا المستوردة والتي على أساسها يتمكن المستثمر الأجنبي من الإستفادة من الحوافز الممنوحة إذ أحترمت الشروط المحددة لنوعية التكنولوجيا المستعملة من أمثلتها :

إستبعاد أنواع التكنولوجيا الواردة المتقدمة أو التي لها نظائر في السوق المحلي.

-إستبعاد أنواع التكنولوجيا التي تكون لها آثار سلبية على المحيط والبيئة.[1]

1-4- السياسة النقدية:كلما كانت السياسة النقدية توسعية ك لما كانت جاذبة لإلستثماروالعكس صحيح،ويتم ذلك بإستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والم ءم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الإقتصادي المطلوب وتتسم بالإستقرار كما أن روتينية اجراءات التعامل في سوق الصرف تحول دون انسياب الإستثمارات الأجنبية الى الدولة[2].

2-أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر :و تتمثل في :

1- الحوافز المالية والتمويلية :تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الاجنبي دورا هاما في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الاخرى في الدول المضيفة للاستثمار .

الحوافز المالية : و تتمثل في الحوافز الضريبية في صفة اساسية و من اهم اشكالها الاعفاءات الضريبية المؤقتة ، الائتمانات الضريبية للاستثمار ، الاستهلاك المعجل للاصول الرأسمالية ، اعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية او من ضرائب الواردات بالاضافة الى حوافز التصدير ،

علاوة على الحوافز الخاصة الي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات .

الحوافز التمويلية : تتمثل الانواع الاساسية منها في الاعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة راس المال ، الانتاج و التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري و في الائتمان الحكومي المدعم و كذلك مشاركة الحكومة في الملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة و تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر ، تغير اسعار الصرف ...[3]

---

[1]- **الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**دريد محمد السامرائي، دار النشر الحمراء، لبنان، الطبعة الأولى،2006 ،ص 175-176.

[2]- **العولمة الاقتصادية منظماتها , شركاتها , تداعياتها**عبد الحميد عبد المطلب ، مصدر سابق الذكر ، ص 195 .

[3]- **الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية** سرمد كوكب الجميل، دار الحامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى ، 2001، ص 16 -172.

2- الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر من خلال :

أ – الضمانات المادية: وتشمل ما يلي:

-ضمانات حرية تحويل رؤوس الأموال وعوائدها و عدم و ضع قيود على العملة الأجنبية .

– ضمان التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمار بسبب الإخلال بالالتزامات المتفق عليها[1].

ب- الضمانات القانونية و القضائية: و تتمثل في :

– شروط اللجوء إلى التأميم أو نزع الملكية أو الحجز أو التدابير المماثلة.

– التعويض الذي يكون مناسب وفعلي وفوري .

-حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكمية .

– القانون الواجب التطبيق ، وهنا يكون حسب الاتفاق.

– القيمة القانونية للقرار التحكيمي : وهي معرف المؤسسة التي تصدر القرار ومدى مصداقيتها .

3- الحوافز المختلفة والمرتبطة بالتسهيلات وتتمثل في :

– تعزيز ربحية المستثمرين بعدة طرق غير مباشرة كتقديم الأرض والبنية الأساسية المطلوبة بأسعار اقل .

– منح شركة الأجنبية وضع مناسب في السوق ، أو مركزا إحتكاريا ، أو حمايتهما من المنافسة .

-تخفيض الرسوم الخاصة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء والغاز ...

-عدم وضع أي قيود على تملك المشروعات الإستثمارية ، سواء كاملا أو جزئيا[2].

[1]- **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، عبد السلام ابو قحف ،مصدر سابق الذكر ، ص 211.

[2]- **قانون الاستثمارات في الجزائر**، عليوش قربوع كمال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعةالاولى ، 1999، ص 110 .

المبحث الثالث : مؤشرات قياس مناخ الإستثمار .

ان تعدد و تنوع المؤشرات الاقتصادية الدولية التي ترصد المناخ الاستثماري لدولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الاجنبي ، و رغم ان هذه المؤشرات غير دقيقة و لا تخلو من الاخطاء الا انها ذات فائدة في اتخاذ القرارات ، و فيما يلي عرض لبعض المؤشرات المستخدمة من طرف الهيئات و المنظمات الدولية في قياس المناخ الاستثماري و التي تتطرق في تقييمها الى اكبر عدد من العوامل التحفيزية مصنفين هذه المؤشرات الى ثلاث اصناف : الاول يتعلق بالمؤشرات العامة ،و الثاني يتعلق بمؤشرات المخاطر القطرية و الثالث يتعلق بالمؤشرات الاقليمية .

المطلب الأول : المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار.

تتمثل في تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملاءمة الاوضاع الاقتصادية في بلد ما لبيئة الأعمال بغض النظر عن وجود او عدم وجود أخطار و من هذه المؤشرات ما يلي :

1- مؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الامم الناهضة :يستند المؤشر إلى ثلاثة مؤشرات فرعية:

- مؤشر البيئة الاقتصادية : ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسة ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.
- مؤشر البنية التحتية للمعلومات : ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية.
- مؤشر البيئة الاجتماعية : ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي،مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة .[1]

دليل المؤشر : يتراوح كل مؤشر فرعي بين " 0-100" حيث الرصيد الإجمالي للمؤشر المركب هو 300 نقطة، ويدل رصيد (صفر) على أسوء أداءورصيد 100 على أفضل أداء، وكلما كان التوازن اكبر زادت فرص تكوين الثروة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل[2].

2- مؤشر سهولة اداء الأعمال:

يتضمن هذا المؤشر الذي يمثل نتاج جهود فريق العمل و الاف الاقتصاديين البارزين في العالم ، معايير موضوعية لممارسة الاعمال و يقيس مدى فاعليتها في الدول التي يغطيها و ينظر لهذا المؤشر كأداة

[1] - **تقرير التنافسية العربية لعام 2006 ،** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، العدد الفصلي الأول يناير ، مارس 2007، ص6-7.

[2] - **واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر ،** بوشول فائزة ، مجلة الباحث العدد 05، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007، ص 121

استرشادية في تقييم مدى تاثير الانظمة و الاجراءات المتصلة بأداء الأعمال على مسيرة التنمية الاقتصادية في دول العالم و يتيح عقد المقارانات فيما بينها اضافة الى أنه يستعرض تجارب الاصلاح الناجحة في الدول الاخرى مما جعل اهتمام الدول الاخرى به يتزايد بهدف متابعة و تصحيح اوضاعها الاقتصادية . يدل تصنيف الدولة في المؤشر سهولة اداء الاعمال على مدى تمتعها ببيئة الاعمال ملائمة و جاذبة للاستثمار حيث تدل القيمة الادنى على بيئة اعمال افضل و العكس صحيح .

3- **مؤشرات التنافسية العالمية**:يتولى المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع 109 مؤسسة عالمية قياس قدرة الدولة على النمو والمنافسة ولقد ظهر هذا المؤشر عام 1979م ويتكون من مؤشرين فرعيين وهما:

-مؤشر النمو للتنافسية : وينقسم بدوره إلى ثلاثة مقاييس:

- المقياس الأول: يختص بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا، الربط بشبكة الإنترنت، عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، عدد الهواتف الثابتة لكل ألف شخص ويمنح وزن 50% من المؤشرات.

- المقياس الثاني:ويقيس أداء المؤسسات العامة من خلال البيئة التشريعية ويمنح 25% من المؤشرات.

-المقياس الثالث: ويقيس أداء الاقتصاد الكلي ويتكون من عدة متغيرات هي معدل النمو الحقيقي، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي استقرار أسعار الصرف، نسبة الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ويمنح وزن 25% من المؤشرات.[1]

- مؤشر الأعمال التنافسية :ويستند هذا المؤشر على ثمان عوامل يمنح لكل منها وزن متساوي ثم تقاس قدرة الدولة وفق نموذج إحصائي يتم تطويره باستمرار وتتكون العوامل الثمانية على النحو الآتي:

- درجة الانفتاح الاقتصادي ، أداء القطاع المالي ، البنية الأساسية ، الإطار المؤسسي ،البيئة المعلوماتية ، مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ، مؤشرات الموارد البشرية (العمال)، تطور نظم الإدارة[2].

4-مؤشر الحرية الاقتصادية :

يستخدم هذا المؤشر كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد و يستند إلى عشرة 10عوامل هي :

-السياسة التجارية: معدل التعريفة الجمركية المرجح، مدى وجود الحواجز غير الجمركية.

- العبئ المالي للحكومة: الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، الإنفاق الحكومي.

---

[1]- **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**،سف مسعداوي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية- العدد 03 ،الجزائر 2008 ، ص177-178.

[2]- **تقرير التنافسية العربية لعام 2006 ،** مصدر سابق الذكر ، ص8.

-درجة تدخل الحكومة:الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد ،الملكية الحكومية...
-السياسة النقدية: معدل التضخم .
-الاستثمار الأجنبي: القيود على الملكية الأجنبية للأعمال، القيود على الملكية الأجنبية للأراضي...
-وضع القطاع المصرفي والتمويل : ملكية الحكومة للبنوك، إمكانية وجود قيود على فتح بنوك أجنبية.
-مستوى الأجور والأسعار: قوانين الحد الأدنى للأجور، مدى تحديد الأسعار من قبل الحكومة.
- حقوق الملكية: مدى ضمان وحماية الملكية الخاصة قانونيا ،استقلالية النظام القضائي .
-التشريعات و الإجراءات: مدى سهولة الحصول على رخصة لمزاولة الأعمال، البيروقراطية ...
-أنشطة السوق السوداء: مدى انتشار التهريب، مدى وجود القرصنة في مجال حقوق الملكية الفكرية.
يحسب مؤشر الحرية الاقتصادية بأخذ متوسط هذه المؤشرات وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 1 علـــى 5 بحيث تدل الفئة الرقمية :
-[1-1.95 : حرية اقتصادية كاملة]
-[2-2.95 :حرية اقتصادية شبه كاملة]
-[3-3.95 : حرية اقتصادية ضعيفة]
-[4-5 : حرية اقتصادية معدومة][1]

المطلب الثاني : مؤشرات قياس المخاطر القطرية .

تهتم هذه المؤشرات بمدى تعرض الاستثمار لمختلف اخطار في البلد المضيف له سواء كانت هذه الاخطار ناتجة عن تصرفات البلد المضيف .

1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

يهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها، ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية : مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، مؤشر تقييم المخاطر المالية وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر.

[1]- **اليات تهيئة مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**بن طراد اسماء، مصدر سابق الذكر ،ص 104.

الجدول رقم02 : مؤشر المخاطر القطرية .

درجة المؤشر	التوصيف
100-80	درجة مخاطر منخفضة جدا
79.9-70	درجة مخاطر منخفضة
69.9-60	درجة مخاطر معتدلة
59.9-50	درجة مخاطر مرتفعة
49.9-0	درجة مخاطر مرتفعة جدا

المصدر : تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،مناخ الاستثمار في الدول العربيةالكويت ص70.

و يضم المؤشر المركب تصنيف 22 من المتغيرات مجمعة في ثلاث مؤشرات فرعية التي تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل 50 % من المؤشر المركب و مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25 % و مؤشر تقويم المخاطر المالية بنسبة 25 %[1].

الجدول 03 : مؤشر تقويم المخاطر المالية

نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي	10
نسبة خدمة الدين الخارجي الى اجمالي الصادرات	10
نسبة ميزان الحساب الجاري الى اجماي الصادرات	15
عدد الاشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة	5
استقرار سعر الصرف	10

المصدر : The prs group international country risk guide methodology p 02

[1] - **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009 ،ص 164-165.

الجدول 04 : مؤشر تقويم المخاطر السياسية

المكون	النقاط
درجة استقرار الحكومة	12
الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية	12
خريطة الاستثمار	12
وجود نزاعات داخلية	12
وجود نزاعات خارجية	12
الفساد	6
دور المؤسسات العسكرية في السياسة	6
دور الدين في السياسة	6
سيادة القانون و النظام	6
الاظطرابات العرقية	6
مصداقية الممارسات الديموقراطية	6
نوعية البيروقراطية	4

المصدر : The prs group international country risk guide methodology p 03

الجدول 05 : مؤشر المخاطر الاقتصادية

المكون	النقاط
معدل دخل الفرد	5
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	10
معدل التضخم	10
نسبة عجز/فائض الميزانية الحكومية	15
نسبة وضع الحساب التجاري	10

المصدر : The prs group international country risk guide methodology p 03

2- المؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورميني مرتين سنويا حيث يقيس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية كخدمة الديون الخارجية ،و سداد قيمة الواردات أو السماح بتحويـــل الأرباح، ومن ثم فهو يعكس جاذبية مناخ الاستثمار في البلد المضيف حيث يتم تصنيف الدول ةفق النسبة المئوية التي سجلتها من 0 الى 100 كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر و يغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية [1].

3- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الإلتزامات المالية للشركات بالإقتصاد المحلي، وبالأوضاع السياسية والإقتصادية للعالم الخارجي، ويستند هذا المؤشر بدوره إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر الإنخفاض المفاجئ لقيمة العملة الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة... و إستنادا لهذا المؤشر تضف الدول إلى مجموعتين رئيستين:

أولا : مجموعة الدرجة الاستثماريةA وهي على أربع مستويات :

A1 : البيئة السياسية والإقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جداً، إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جداً.

A2 : إحتمال عدم السداد يبقى ضعيف جداً، حتى في وجود بيئة سياسية وإقتصادية أقل إستقرار، أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمنA1 .

A3: بروز بعض الظروف السياسية والإقتصادية غير الملائمة، قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفضة أصلا، لأن يصبح أكثر إنخفاضا من الفئات السابقة، مع إستبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد .

A4 : سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالات مع تدهور الأوضاع الإقتصادية والسياسيةورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى في حدود مقبولة جداً.

ثانيا: مجموعة درجة المضاربة:وتقسم إلى ثلاث مستويات :

B :يرجح أن يكون للبيئة االإقتصادية غير المستقرة تأثيرا أكبر على سجل السداد السيئ .

C: قد تؤدي البيئة السياسية والإقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ.

[1]-**تقريرمناخ الاستثمار في الدول العربية**،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الكويت، 2011 ،ص 58

D : ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والإقتصادية في دولة ما، إلى جعل سجل السداد السئ جداً أكثر سوءا [1].

المطلب الثالث : المؤشرات الاقتصادية الاقليمية .

تم استحداث مجموعة من المؤشرات الخاصة بالدول العربية التي تهدف الى التحليل واقع مناخ الاستثمار و مكوناته و قضايا التنمية العربية بصورة تعكس واقع الاقتصاد العربي في مختلف المجالات سواء على المستوى القطري او على المستوى العربي .

1- مؤشر المركب لمكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية :

يعرف المؤشر المركب- حسابيا – بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية, متوسط مؤشر السياسة النقدية, متوسط سياسة المعاملات الخارجية)

حيث يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخالاستثمار ويشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي : مجموعة السياسات المالية, مجموعة السياسات النقدية, مجموعة السياسات المعاملات الخارجية، وعليه فالمؤشر المركب الحالي يتكون من المؤشرات الفرعية آلاتية :

1-مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : ويستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد .

2-مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد .

3- مؤشر معدل التضخم : ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد[2].

2- المؤشر المركب للتنافسية العربية :

يقوم المعهد العربي للتخطيط بالكويت باصدار تقرير دوري سنة 2003 لدراسة تنافسية الاقتصاديات العربية في الاسواق الدولية ، يستند الى مؤشر مركب لقياس مستوى التنافسية و عادة ما يتم حساب المؤشر المركب كمتوسط لاحدث 3 سنوات[3] .

---

[1] - **تقريرمناخ الاستثمار في الدول العربية**،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت 2012 ،ص 62.

[2] - **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية**، عبد الحميد بوخاري، مصدر سابق الذكر ، ص 46 .

[3] - **تقرير التنافسية العربية2003**، المعهد العربي للتخطيط ،2004 ،ص 3.

حيث يظهر مؤشر التنافسية من فرعين هما التنافسية الجارية التي تركز على الاداء الجاري و العوامل التي تؤثر فيه مثل الاسواق و مناخ الاعمال و عمليات الشركات و استراتيجياتها و التنافسية الكاملة التي تعني القدرات طويلة الاجل التي تؤثر على التنافسية و عندما يتم التمييز بين هذين النوعين من التنافسية فان الهدف يكمن في الوصول الى محددات استدامة القدرة التنافسية[1].

و يتكون مؤشر التنافسية الجارية م اربعة مؤشرات فرعية (الاداء الاقتصادي الكلي الذي يحوي 9 مؤشرات ،بيئة الاعمال و الجاذبية التي تحتوي على 28 مؤشر ، ديناميكية الاسواق التي تحوي 8 مؤشرات ، الانتاجية و التكلفة التي تحوي 8 مؤشرات) فيما يتكون مؤشر التنافسية الكامنة من ثلاث مؤشرات فرعية (الطاقة الابتكارية التي تحوي 5 مؤشرات ، راس المال البشري الذي يحوي 8 مؤشرات ، و نوعية البنيو التحتية التكنولوجية التي تحوي على 4 مؤشرات) حيث تتراوح قيم المؤشرات بعد تنميطها بين واحد لاعلى مستوى للتنافسية و صفر لادنى مستوى للتنافسية[2].

[1]- **تحليل التنافسية العربية في ضل العولمة الاقتصادية** منير نوري **،** مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد4 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،جوان 2006 ،ص 27.

[2]- **تقرير التنافسية العربية2009** ، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ، 2010 ، ص 26 .

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل ، تطرقنا الى فهم المناخ الاستثماري و كيف يكون المناخ الاستثماري في حالة مناسبة تجعل المستثمر الاجنبي يتشجع لقرار الاستثمار ، حيث ابرزنا مقومات المناخ الاستثماري اقتصاديا و سياسيا و قانونيا و اجتماعيا اضافة الى كيفية تهيئة الاستثمار دوليا و محلي حيث صنف الانفتاح الاقتصادي و الاستقرارا السياسي ابرز عامل حاسم في قرار الاستثمار ، اضافة لذلك اشرنا الى السياسات الجاذبة للاستثمار كالتسهيلات الادارية و مختلف الحوافز و الامتيازات التي من شأنها ان تكون مناخا استثماريا ممتازا مراعيا للشروط و من اهم الحوافز و هي الاغعفاءات الجمركية و الضريبية ، و في الاخير تكلمنا عن المؤشرات التي تقيس درجة ملاءمة مناخ الاستثمار و كيفية قياسها و ابرز مؤشر هو مؤشر سهولة الاداء و مؤشر الحرية الاقتصادية اضافة الى مؤشر التنافسية العربية التي سنطبق عليها الدراسة قادما .

الفصل الثالث :

دراسة مقارنة بين

الجزائر – تونس- المغرب

من حيث واقع مناخ الإستثمار

لفترة 2000-2018

المبحث الاول :تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الجزائر و المغرب و تونس .

المبحث الثاني :مناخ الاستثمار في الجزائر و المغرب و تونس.

المبحث الثالث :تقييم مناخ الاستثمار وفق أهم المؤشرات الدولية والاقليمية.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين الجزائر- تونس-المغربمن حيث واقع مناخ الإستثمار لفترة 2000-2018.

تمهيد :

لقد عرف العالم عقب الحرب العالمية الثانية زيادة هائلة في أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر، وأضحى هذا الأخير ظاهرة إقتصادية ملفتة للإنتباه، حيث شكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية، والدعوة إلى إزالة العقبات في ضوء المتغيرات الاقتصادية الراهنة كالعولمة، والتكتلات الاقتصادية، علاوة على المكانة التي يحتلها الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمصادر التمويلية الخارجية الأخرى كالقروض والمساعدات الدولية والإستثمار الأجنبي غير المباشر ، حيث يعتبر استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من السياسات الاقتصادية ذات الأهمية بالنسبة لمعظم الدول النامية والمتقدمة على حدّ السواء، نظرا لمساهمته في سد الفجوة بين معدّلات الادخار والاستثمار المحلي، كما أنه يعتبر قوة دافعة لرفع معدّلات النمو الاقتصادي. وخدمة لذلك الغرض، فإن كل الدول تحاول توفير العديد من الحوافز والتسهيلات الضريبية والجمركية، والمؤسسيةفي إصلاح بيئة الاستثمار.

وتعتبر الدول المغاربية (الجزائر، وتونس، و المغرب) من الدول النامية التي سعت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال قيامها بإصلاحات اقتصادية عديدة، إذ أحدثت تغييرات على مستوى مؤسساتها الاقتصادية، كما قامت بتعديلات مكثفة في مؤسسا تها المالية، ويتجلى ذلك من خلال سن حزمة من القوانين والنصوص التشريعية التي تهدف إلى تهيئة أرضية الاستثمار المناسبة، من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد السواء ،وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل تسليط الأضواء على تجارب الجزائر و تونس و المغرب في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، و عرض المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال، وواقع مناخ الاستثمار في الدول المغاربية لفترة 2000-2018.

المبحث الاول : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و المغرب و تونس.

تحتل قضية الاستثمارات الاجنبية مكانة بارزة ضمن اولويات صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية عند صياغة خطط تنموية و اجتماعية اذ باتت احد المنافذ الرئيسية لانجاح التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فيها بعد ان لعبت هذه الاستثمارات دورا في في بناء اقتصاد الدول المتقدمة ، لذا تسعى البلدان النامية او بالتحديد دول الجزائر و المغرب و تونس في وضع السياسات المناسبة لزيادة تدفقات الاستثمارت الأجنبية المباشرة و من هذا المبحث سنحاول التطرق الى تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة اتجاهاتها و القطاعات التي تركزت فيها .

المطلب الأول : حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و المغرب و تونس.

يختلف حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في كل من الجزائر و المغرب و تونس باختلاف المناخ الاستثماري في كل منها و هو ما سنتطرق الهي في هذا المطلب .

1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر :

الجدول رقم06: يوضح تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الجزائر مابين2000-2017 .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
FDI	280.1	1107.9	1065	633.7	881.9	1081.1	1795.4	1661.8	2593
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
FDI	2746.4	2300	2580	3052.3	2661.1	1488	584	1546	/

-المصدر : تقرير مناخ الاستثمار لسنة2016 ،المؤسسة العربية لضمان الاستثماوص 74. [مليون دولار]

-World Investment Report: Investing in a Low-Carbon Economy, UNCTAD, New York and Geneva2017, P167-170

يتضح من خلال قراءة الجدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر شهد تزايدًا ملحوظًا، حيث ارتفع من 280 مليون دولار عام 2000 إلى 1107.9 مليون دولار عام 2001 ،وهو ما يعني ارتفاعًا قدره أربع مرات ، ساهمت فيه بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة مركب الحجار لفائدة شركة إسبات ESPAT الهندية[1] .

[1]- **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**حلل بلخباط، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة ،2015 ، ص152.

كما ارتفعت تلك التدفقات لتصل إلى 1795.4 مليون دولار عام 2006 ،وهذا يعود إلى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب بالخصوص، من خلال الإجراءات التسهيلية[1]،وعرفت سنة 2009 تزيدا للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر رغم الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث كانتالتدفقات في حدود 2746.2 مليون دولار ،كما سجلت قفزة نوعية عام 2012 لتصل 3052.3 مليون دولار، وكان ذلك لدخول العديد من الشركات الأجنبية السوق الجزائرية في العديد من القطاعات الاقتصادية ،ولقد انخفضت هذه التدفقات من 3052.3 مليون دولار عام 2012 إلى 1488 مليون دولار عام 2014 ،ويعود ذلك إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث نزلت بنسبة 16 % سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، اما سنة 2015 فتعتبر اسوء سنة منذ 15 سنة من حيث مقدار تدفقات الاستثما ر الاجنبي حيث انهارت التدفقات الى نسبة 584 مليون دولار بسببدخول قطاع الطاقة في ازمة مع تفشي ظاهرة بيروقراطية الادارة و ثقل الجهاز المصرفي و افتقاد الجزائر لبورصة فعلية و فضائح الفساد ، واستطاعت الجزائر وفق تقرير الندوة الأممية للتجارة والاستثمار، العودة إلى الساحة الدولية الاقتصادية؛ حيث جلبت 1546 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2016 ، وحسب المحللين فإن العودة القوية للجزائر راجعة إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية، ومنها على سبيل الخصوص تحسن السياسات الاستثمارية والتحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي .[2]

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الىالمغرب :

الجدول رقم07: يوضح تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى المغرب مابين2000-2017 .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
FDI	422	2807.1	480.7	2314.5	894.6	1654	2449.4	2804.5	2487.1
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
FDI	1951.7	1573.9	2568.4	2728.4	3298.1	3582.3	3200	2300	/

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :تقرير الاستثمار العالمي الأونكتاد2017 ص 153. [مليون دولار]
تقرير الاستثمار العالمي الأونكتاد2008 ص 112.

[1]- **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية**محمد دوادي، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة للتنمية المنظم من طرف المعهد العربي للتخطيط، بيروت (11-13 أفريل 2001) ، ص 80.

[2]- **جريدة الخبر الرسمية** حفيظ صواليلي ،،الجزائر ،6 اوت 2016 ، ص 5 .

من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه، يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وصلت إلى مستويات عالية عامي 2001 و 2003 ،نتيجة لتنامي عمليات الخوصصة في المغرب، إذ تم خوصصة 35 %شركة المغرب للاتصالات لصالح شركة VirendiUniversal بقيمة 2.72 مليار دولار في سنة 2001 .وفي سنة 2003 ،تم التنازل عن 80 %من أسهم شركة التبغ المغربيةبقيمة 1.7 مليار دولار لصالح الشركة ASTADISولقد سجلت التدفقات الاستثمارية في المغرب انخفاضً ا ملحوظًا في الفترة 2007-2010 ،حيث انخفضت من 2804.5 مليون دولار عام 2007 إلى 1573.9 عام 2010 وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 ،وأزمة الديون السياسية الأوروبية .ولقد سجلت تدفقات الاستثمار في المغرب رقما قياسيا عام 2014 ،أين وصلت إلى 3582.3 مليون دولار، وهذا نتيجة للعديد من الاستثمارات التي قامتبها بعض الشركات الأجنبية مثل الشركة السعودية ACWAوالشركتين الإسبانيتين ISC وAriesفي مجال الطاقة الشمسية باستثمار قدر بـــــــ 618.5 مليون أورو وشركة دانون الفرنسية بـــــــــ 550 مليون أورو ، و بالمقابل انخفضت التدفقات سنة 2016 الى 2300 مليون دولارنظرا للظروف السياسية التي تمر بها المنطقة و المنافسة مع بلدان الجوار [1] .

3- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى تونس :

الجدول رقم 08: تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى تونس ما بين2000-2017

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
FDI	779.2	486.5	820.2	583.6	639.1	783.1	3308	1616.3	758.6
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
FDI	1687.7	1512.5	1147.8	1603.2	1117.2	1060.3	1000	958	/

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، الأونكتاد2017 ص162 .

يظهر الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس ارتفع من 583.6 مليون دولار عام 2003 ليصل إلى 3308مليون دولار عام 2006 ،وذلك بسبب عمليات الخوصصة التي مست العديد من القطاعات الاقتصادية، لاسيما قطاع الاتصالات، غير أنه سجل سقوطًا حر سنة 2009، حيث بلغ 1687.8 مليون دولار، ويعود ذلك إلى تبعات الأزمة المالية العالمية،

[1]- **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي**جمال بلخياط، مصدر سابق الذكر، باتنة ص 191-192.

و كذلك ارتباط الاقتصاد التونسي بالأسواق العالمية للسلع والخدمات ، كما شهدت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى تونس انخفاضًا آخر عام 2013 حيث بلغت 1177.2مليون دولار، لتستمر في الانخفاض عام 2014 و 2016 إذ سجلت رقما قدره 1060.3 و958 مليون دولارعلى التوالي.

المطلب الثاني : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و تونس و المغرب.

بعد عرض تدفقات الاستثمارت الاجنبية في الجزائر و تونس و المغرب سنقوم في مطلبنا هذا بتوضيح القطاعات التي اتجهت لها هذه الاستثمارات في كل من الدول المدروسة .

1- التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشرفي الجزائر :

الجدول رقم09 : يبين التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة2002 -2015 .

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	القيمة [مليون دج]	النسبة%
الزراعة	10	1.48	3117	0.13
البناء	121	17.90	98996	4.01
الصناعة	386	57.10	1681400	68.03
الصحة	6	0.89	13573	0.55
النقل	21	3.11	13172	0.53
السياحة	11	1.63	420657	17.02
الخدمات	120	17.75	151335	6.12
الاتصالات	1	0.15	89441	3.62

المصدر : الوكالة الوطنية للاستثمارANDI

عند دراستنا للبياناتنلاحظ ان قطاع الصناعة اخذ حصة الأسد في إجمالي عدد مشاريع الاستثمار في الجزائر ب386 مشروع فيالفترة2002-2015 بقيمة 1681400 مليون دج و قدرت ب 03 68% من اجمالي التدفقات المصرح بها ، أما السياحة إحتمت المرتبة الثانية بمبلغ قدره 420657دج ، إذ وصلت نسبة17.02% ،و تليها في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات بمبلغ 151335 دج بنسبة 6.12% ،

حيث يحتوي هذا القطاع على فرص ومجالات إستثمار عديدة خاصةً في القطاع المالي مثل التأمين و البنوك و تاتي بعد ذلك القطاعات الضعيفة و بمعنى ان القطاعات لإتستقطاب عدد كبير من المشاريع الاستثمارية أي بنسب متضائلة كقطاع البناء والصحة،النقل،الزراعة...

2- التوزيع القطاعي لتدفقاتالاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب :

الجدول رقم 10 : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبي المباشرة الواردة إلى المغرب سنة 2018.

القطاع	2013		2014	
	القيمة – مليون درهم –	النسبة	القيمة – مليون درهم –	النسبة
الصناعة	8169	25.52	15310.5	38.67
العقارات	7331.5	22.90	7517.5	18.99
السياحة	1680	5.25	3330.1	8.41
الطاقة	5591.8	17.47	2749.4	6.94
التجارة	1479.1	4.62	1990.6	5.03
الأشغال الكبرى	903.6	2.82	1862.4	4.70
ش القابضة	845.6	2.64	1774.6	4.48
البنوك	1764.8	5.51	1485.7	3.75
النقل	294.5	0.92	892.9	2.26
الفلاحة	8.7	0.03	300.3	0.76
الاتصالات	54.4	0.17	230.9	0.58
التأمين	2094.4	6.54	118.3	0.30
الدراسات	221.8	0.69	106.6	0.27
الصيد	2.7	0.01	59.7	0.15
خدمات اخرى	1572.8	4.91	1860.9	4.7
المجموع	32014.7	100	39590.4	100

المصدر :مجلة الاقتصاد والتنمية، أ. بن لكحل محمد أمين ،مخبر التنمية المحلية المستدامة،جامعةالدية ، العدد 7 جانفي ،2017 ص 126.

استقطبت القطاعات الاقتصادية في المغرب تدفقات مهمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1993-2014 ،وقد هيمنت قطاعات الصناعة و العقارات الطاقة والمناجم على أغلب تلك التدفقات،فبالنسبة لقطاع الصناعة استحوذ لوحده على نسبة 38.67 % من مجموع الاستثمارات الواردة خلال الفترة سنة 2014 حيث تطور مقارنة مع سنة 2013 حيث كان يستحوذ على نسبة 25.52% ويرجع ذلك إلى عمليات الخوصصة التي مست هذا القطاع، حيث تمت خوصصة العديد من الشركات، وكان للشركات الفرنسية حضور أوسع في هذا القطاع .

3- التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فيتونس :

الجدول رقم 11 : التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشرفي تونس خلال 2013-2014 .

القطاع	الطاقة	السياحة و العقارات	الصناعة	قطاعات اخرى
2009	1933.9	198	641.6	624.6
2010	1234	85	771.6	188.1
2011	1317.1	95	573.6	179.3
2012	1063.4	22.9	330.6	199
2013	886	77	531.6	1009.4
2014	1077	19	508	211
المجموع	7511.4	497.5	3357	2411.4
النسبة	54.52011642	3.611012317	24.36616754	17.50270372

(الوحدة: مليون دينار تونسي)

المصدر : البنك المركزي التونسي

http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/tableau_n.jsp?params=PL120070,PL120060

تركز التوزيع القطاعي في تونس في قطاع الطاقة خلال فترة 2009-2014 بنسبة 54.52 % و هذا يعكس التحفيزات الضريبية التي اقرتها الحكومة في هذا القطاع اما قطاع الصناعة فقد جاء في المرتبة الثانية بنسبة 24.36 %بينما قطاع السياحة و العقارات على نسبة 3.61% و باقي القطاعات الاخرى على نسبة 17.50 % من مجموع التدفقات .

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و تونس و المغرب.

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و المغرب و تونس حسب التوزيع الجغرافي .

1-التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر :

الجدول رقم12: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سنة2003-2015 .

	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة [مليار دولار]
الدول العربية	68	82	28738	24123
اوروبا	137	180	40268	29186
امريكا	41	44	4449	5277
اسيا	27	30	16251	8415
استراليا	1	1	1012	270
افريقيا	1	1	638	350
اخرى	28	37	1797	422
المجموع	306	375	93153	68040

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2015، المؤسسة العربية للضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، ص119.

تحصلت الجزائر حوالي 375 مشروع من قبل 306 شركة اجنبية و عربية بتكلفة قدرت ب 68 مليار دولار ، كما كان من المتوقع ان توظف حوالي 93 الف عامل حيث جاء توزيع هذه الاستثمارات عبر مختلف دول العالم ، فكانت الامارات العربية و مصر اهم الدول العربية و فرنسا و اسبانيا في اهم الدول الاوروبية و الهند و الصين في اهم الدول الاسيوية .

2-التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب :

الجدول رقم 13 : التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى المغرب خلال سنة 2003-2015

	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة
الدول العربية	39	62	25653	13356
اوروبا	401	4999	114192	31633
امريكا	77	96	18931	3933
اسيا	39	44	25058	5224
استراليا	2	2	433	668
افريقيا	0	0	0	0
اخرى	24	25	3955	388
المجموع	582	728	188222	55798

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، المؤسسة العربية للضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، ص175.

وصلت عدد المشاريع في المغرب نحو 728 مشروع يتم تنفيذها من قبل 582 شركة اجنبية و عربية و اجنبية و هو رقم مضاعف بالنسبة للجزائر ، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 56 مليار دولار و هذا رقم أكبر مقارنة بالجزائر و من الممتوقع ان توظف 188222 عامل اي ضعف ما تم توقعه في الجزائر ، هذه الاستثمارات متمركزة بشكل كبير على اوروبا و الدول العربية .

3-التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس:

الجدول رقم 14: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال سنة 2003-2015

	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة
الدول العربية	25	31	12418	21558
اوروبا	229	278	59503	15254
امريكا	32	38	6087	2333
اسيا	13	19	14369	1388
استراليا	2	2	1066	292
افريقيا	0	0	0	0
اخرى	11	11	1235	86
المجموع	312	379	94678	40911

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015،المؤسسة العربية للضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، ص115.

من خلال معطيات المنسوبة ، نجحت تونس في استقطاب نحو 379 مشروع من قبل 312 شركة اجنبية و عربية بتكلفة قاربت 41 مليار دولار برقم اقل مقارنة بالجزائر بتوقعات ان توظف حوالي 95 الف موظف اي اكثر مما يتوقع ان يتم توظيفه في الجزائر و هذا دلالة على فعالية الرجل التونسي في العمل كما كانت البحرين و الامارات اهم الدول العربية و فرنسا و بريطانيا و ايطاليا اهم الدول الاوروبية و الو م ا و اليابان في قائمة اهم الدول المستثمرة في تونس .

المبحث الثاني : مناخ الاستثمار في الجزائر و المغرب و تونس

سعت كل من الجزائر و تونس و المغرب الى وضع سياسات و اسس من شأنها ان تهيئ المناخ المناسب لجذب المستثمر الأجنبي و لتحسين الواقع الاقتصادي و الاسياسي و الاجتماعي للبلد رغم وجود عوائق حالت دون ذلك .

المطلب الأول : الوضع الاقتصادي و السياسي والاجتماعي في دول المغرب العربي.

بعد توضيح تدفقات الاستثمارات الاجنبية على كل من الجزائر و المغرب و تونس وجب علينا التطرق الى الوضع الوضع الاقتصادي و السياسي والاجتماعي المركب لمناخ الاستثمار .

1- الوضع الاقتصادي : و الذي سنحاول الاشارة اليه في النقاط التالية :

أ- النمو الاقتصادي :

الشكل رقم02 :أعمدة بيانية تبين معدلنمو الناتج المحلي السنوي بالنسبة للجزائر .

المصدر :

Trading economics https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual

سجلت الجزائر نموا في سنة جويلية 2015 و جانفي 2016 قدر ب 4.2 % و يعتبر اعلى معدل سجلته الجزائر في نمو الناتج المحلي السنوي بينما قل النمو في جويلية 2017 بشكل كبير اين وصل 1.2% و تشير التوقعات مع نهاية سنة 2018 لوصوله الى 4% .

الشكل 03: اعمدة بيانية تبين معدلنمو الناتج المحلي السنوي للمغرب و تونس

المغرب **تونس**

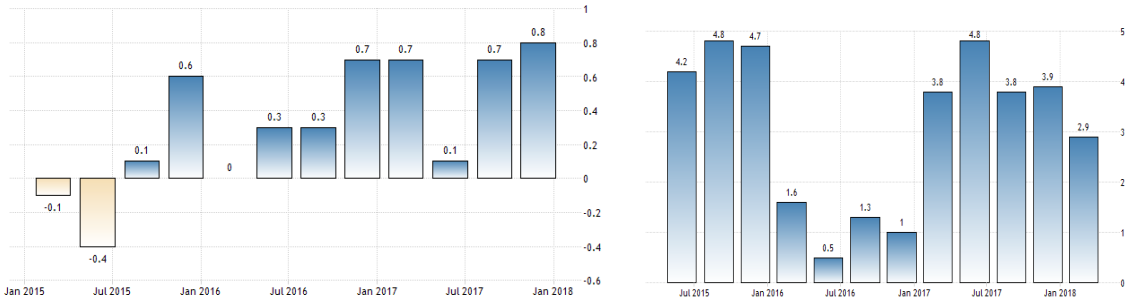

المصدر : Trading economics https://ar.tradingeconomics.com/morocco/gdp-growth

Trading economics https://ar.tradingeconomics.com/tunisia/gdp-growth

بالمقابل سجلت تونس بداية سنة 2018 معدل 0.8 % و الذي ارتفع مقارنة بسنة 2017 ب 0.1 % ، بينما المغرب فسجلت معدل 2.9 % في معدل النمو الناتج الوطني مدخل سنة 2018 و الذي انخفض كثيرا مقارنة بسنة 2017 الذي كان يقارب 4.8%.

ب- معدل التضخم :

الشكل 04: منحنى بياني يمثل تطور معدل التضخم في الجزائر بين2014-2018

المصدر : Trading economics https://ar.tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi

انخفض معدل التضخم في الجزائر منتصف سنة 2013 راجع الى البحوحة المالية التي كانت تمر بها الجزائر و لكن مع مطلع 2014 الى بداية 2015 ارتفع معدل التضخم بسبب تراجع الناتج الزراعي لظروف مناخية و زيادة الطلب المحلي بسبب سياسة زيادة الاجور و انخفاض العملة ،

لينخفض سنة 2016 بمعدل 3 % ثم يرتفع مدخل سنة 2017 الى 8 % كاقصى معدل في هذه الفترة ، ليتناقص معدلالتضخم مدخل سنة 2018 من 8 % الى 2.5% .

الشكل 05:منحنى بياني يمثل تطور معدل التضخم في المغرب و تونس بين2014-2018

المغرب **تونس**

المصدر : Trading economics https://ar.tradingeconomics.com/morocco/inflation-cpi
https://ar.tradingeconomics.com/tunisia/inflation-cpi

اما تونس فكان مستوى معدلات التضخم متذبذبا بسبب تغير الاوضاع فكان مستوى المعدل ما بين 0.25% سنة 2014 حيث تحسنت الاوضاع بسبب استقرار اسعار الصرف و 2.5% سنة 2018 فيما وصل مستوى التضخم في المغرب لغاية 8 %بسبب التاثر لزيادة الحد الادنى للاجور .

ج- التجارة لخارجية :

الجدول رقم15 : حساب العمليات الجارية في دول المغرب العربي

الدولة	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	4.8-	5.11-	6.38-	4.69-	4.91-
تونس	8-	3.7-	4-	3.8-	3.7-
المغرب	8-	9.3-	7.9-	7.7-	8-

المصدر: https://ar.tradingeconomics.com/morocco/current-account Trading economics
Trading economics https://ar.tradingeconomics.com/tunisia/current-account
https://ar.tradingeconomics.com/algeria/current-accountTrading economics

منذ سنة 2014 الى غاية 2018 حققت كل من الجزائر و تونس و الغرب عجزا في ميزانها التجاري ،حيث حققت الجزائر عجزا ب 4.69 مليار دولار سنة 2017 و يتوقع ان تصل الى 4.91 سنة 2018 ميار دولار بسب تقلص حجم الصادرات جرء انخفاض اسعار البترول اما تونس فقد تقلص عجز الميزان التجاري من 8 مليار دولار سنة 2014 الى 3.8 مليار دولار سنة 2017 و يتوقع انخفاضه سنة 2018 الى 3.8 مليار بسبب زيادة الصادرات السلعية بالمقابل المغرب فقد بقي ميزان التجاري محصورا بين7 و 9 مليار دولار بسبب السياسة التجارية المعتمدة و عدم تاثرها باسعار النفط .

2- الوضع السياسي : يعتبر الوضع السياسي في الدول العربية مختلفا من دولة الى اخرى حيث هناك بعض الدول العربية تنعم بالاستقرار السياسي و هذا ار جيد من ناحية المناخ الاستثماري المناسب لجذب

الاستثمارات الاجنبية المباشرة اما الدول التي تعاني من اللااستقرار فقد اثر على مناخها الاستثماري و ساهم في هروب رؤوس الاموال و الكفاءات الى الخارج و من اهم الاسباب التي ادت الى هشاشة و ضعف المناخ السياسي في المنطقة العربية هي الصراع الصهيوني الذي خلق وضعا سياسيا غير مستقر بالمنطقة خاصة دول الجوار لفلسطين المحتلة و خضوع الانظمة الى هيمنة القوى الكبرى خاصة بعد احداث 2001/10/11 و احتلال العراق 2003 و ما جرى في الجزائر في العشرية السوداء و ما يعرف الان بثورات الربيع العربي التي زادت من حدة التوتر و التدهور السياسي و اللامني في المنطقة كلها اضافة الى الاوضاع في بلدان الساحل المجاورة فحسب مؤشر الدول الفاشلة لسنة 2016 جاء تصنيف دول الربيع العربي و من بينها تونس في مراتب جد متدهورة بل أن معظمها داء في المراكز العشرة للدول التي تواجه انذارا شديدا بانهيار الدولة حيث اصبحت على شفة حرب اهلية .

3- الوضع الاجتماعي : يعتبر الجانب الاجتماعي من الجوانب المهمة في مناخ الاستثمار لاي دولة فمعرفة حجم السوق و المستوى المعيشي للأفراد ووضع التعليم و الصحة و التنمية البشرية مؤشرات مهمة لأي مستثمر أجنبي و الجدول التالي يبين تطور عدد السكان في منطقة المغرب العربي :

الجدول رقم16 : عدد السكان في دول المغرب العربي بين2012-2017

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	37.5	37.9	39.5	40.3	41.1	41.8
المغرب	32.5	32.9	33.2	33.5	33.8	34.2
تونس	10.8	10.9	11	11.1	11.2	11.3

المصدر: Trading economics https://ar.tradingeconomics.com/morocco/population

Trading economics https://ar.tradingeconomics.com/tunisia/population

Trading economics https://ar.tradingeconomics.com/algeria/population

قدر عدد السكان سنة 2016 بالمغرب العربي 96.1 مليون نسمة اي نسبة 25 بالمئة من اجمالي عدد سكان الوطن العربي و كانت الجزائر اكبر البلدان المغاربية من حيث عدد السكان حيث قدر عدد سكانها 41.1 مليون نسمة ، اما فيما يخص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

جدول رقم 17 : مستوى الدخل الفردي للدول المغاربية

الدولة	2012	2013	2014	2015
الجزائر	5431	5542	5606	5886
تونس	4305	4198	4317	4467
المغرب	3082	2949	3160	3392

[الوحدة : الدولار الامريكي]

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، افاق الاقتصاد العربي 2016، السنة ارابعة و الثلاثون ،العدد الفصلي الاول الكويت مارس2016 ص 12.

نلاحظ تقارب متوسط الدخل السنوي للفرد مقارنة مع الدول الثلاثة بين فترة 2012-2013 مع افضلية بسيطة للفرد الجزئري و التي تعتبر بترولية مقارنة بتونس و المغرب و عموما جاء التصنيف ما بين 3000-5000 دولار للفرد الواحد سنويا .

المطلب الثاني : الحوافز و الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر و المغرب و تونس

ان اختلاف في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي راجع الى اختلاف المناخ الاستثماري لكل دولة ، حيث اختلفت سياسات الحوافز بين الدول الثلاث [الجزائر ،المغرب ،تونس] المشكلة للمناخ الاستثماري و هو ما سنتطرق اليه في هذا المطلب .

1- الحوافز و الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر و التي برزت من خلال :

1-1- الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الاجنبي في الجزائر :

1-1-1- مبدأ حرية الاستثمار : للمتعاملين حرية الاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع 93/12بإقامة الاستثمارات في مختلف المجالات الاقتصادية باستثناء المحتكرة من طرف الدولة ، و هذا لعدة أنماط و صيغ كتنمية القدرات و الطاقات أو تلك التي تفيد التأهيل و التي تنجز في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص معنوي و كذا طبقا للمادة 02من نفس التشريع، كما يمكن للمستثمرين الأجانب إقامة استثمارات عن طريق المساهمة، كما يسمح القانون بإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة SARLبشخص واحد أو بشكل جماعي SNCأو شركة ذات أسهم [1] SPA .

[1]- **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها (دراسة مقارنة**بولرباح غريب، مجلة الباحث ، عدد 10 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ، 2012 ،ص 102.

1-1-2-مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتيسير الاجراءات :أي أن السلطات الجزائريةلنتقوم بتغييرات في قانون الاستثمار بشكل قد يعيق السير الحسن للعملة بنية حسنة و أثبتناها بإبرام اتفاقيات دولية في إطار ترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية و ضمان حق الملكية.

1-1-3-ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته :تتقيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر و مقره رسميا البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا لضمان رأس لمال المستثمر و العوائد الناجمة عنه، و يخص هذا الضمان الناتج الصافي للتناول أو التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ رأس المال الأصلي ، اي ان للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال و النتائج و المداخيل و الفوائد الناتجة عنه[1].

1-2- الامتيازات الممنوحة للمستثمرين :

1-2-1- الامتيازات الممنوحة للمستثمر حسب النظام العام :

-الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـــ 5% تخص العقود التأسيسية .

-إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار في الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه.

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار .

-تخفيض بـــ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على الأرباح للشركات، والدفع الجزافي للرسم على النشاط الصناعي ابتداء من دخول المشروع حيز التنفيذ.

- تطبيق نسبة منخفضة مقدرة بـــ 33% على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة.

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسوم على الدفع الجزافي وعلى النشاط الصناعي والتجاري .

- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـــ 7%برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال.

[1]- **الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**عبد المجيد اونيس ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، الجزائر ،17-18 افريل2006 ،ص 255.

1-2-2-الامتيازات الممنوحة حسب الأنظمة الخاصة:

-الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بنسبة قدرها 5% فيما يخص العقود التأسيسية.

- تتكفل الدولة بالنفقات على أشغال الهياكل القاعدية لإنجاز الاستثمار بعد تقويمها من طرف الوكالة.

- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـــ 3% في مجال الرسوم على السلع المستوردة .

-اعتماد الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم ابتداء من تاريخ الحصول عليها.

-تخفيض 05% من النسبة المنخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط[1].

1-3- الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمةنذكر منها:

1-3-1- الاتفاقيات الثنائية: وهي مصنفة كالآتي:

- الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الدول الأجنبية:الولايات المتحدة الأمريكية و إيطاليا و فرنسا و رومانيا و إسبانيا و مالي و الاتحاد الاقتصادي البليكي اللوكسمبورغي .

-الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الدول العربية : قطر و مصر و سوريا.

1-3-2-الاتفاقيات المتعددة الأطراف : قامت الجزائر بالتوقيع على هذه الاتفاقيات باعتبارها هي الأخرى ضمانا لا يقل أهمية عن الضمانات الأخرى، ومن أهم هذه الاتفاقيات نجد:

-الاتفاقية المبرمة مع اتحاد المغرب العربي في 23 جويلية 1990.

-الاتفاقية المبرمة لإنشاء اتحاد المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في 13 جوان 1992 .

-الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المبرمة في 07 أكتوبر 1995.

-الاتفاقية المبرمة لإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 30 أكتوبر 1995 .

-الاتفاقية المبرمة لإنشاء المؤسس الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات في 23 أفريل 1996.

1-3-3- اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات:حسب المرسوم 12/93 المتعلق بتشجيع الاستثمار و ترقية الاتفاقيات المبرمة، قبلت الجزائر اللجوء إلى التحكم الدولي لتسوية النزاعات و الخلافات التي قد نشأت فيما يخص العملية الاستثمارية[2].

---

[1]- **اثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي الى الجزائر**محمد طالبي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 6 ، الجزائر ، 2008 ص 320 .

[2]- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي**صياد شاهيناز ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة نيل شهادةماجيستير،2013/2012 ص 69 -70.

2- الحوافز و الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في المغرب .

يتضمن القانون رقم 15-95 الذي يشكل ميثاق الاستثمارمعظم الاحكام الخاصة بالاستثمار في المغرب و ينظم هذا القانون الاطار العام للاستثمار في المغرب فضلا عن سياسة التحفيز الاستثمار خلال 10 سنوات المقبلة ، و يحتوي الميثاق على 25 مادة تبين اهداف الميثاق و سبل تحقيقها و تخطي المجالات الضريبية و المالية و الادارية و القانونية و نظام حيازة الاراضي .

اهداف ميثاق الاستثمار :

- تخفيف العبئ الضريبي المتعلق بالعمليات شراء المعدات و الالات و السلع التجهيزية و الاراضي اللازمة.
- تخفيف نسب الضريبة المفروضة على دخول الارباح و سن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التنمية الجهوية.
- تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتسيير طريق الكعن فما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني المحلي .
- حرية تحويل الارباح و رؤوس الاموال الى الخارج بالنسبة لمن قام بالاستثمارات بالعملة الصعبة.
- توجيه المستثمرين في في انجاز مشاريعهم و تبسيط و تخفيف العبئ الاداري على المستثمر الاجنبي .
- يكفل الميثاق قابلية العملة المحلية للتحويل و حرية تحويل الارباح الصافية و رؤوس الاموال بالنسبة للاستثمارات الممولة بالعملات الاجنبية دون تحديد للمبلغ او المدة .
- يجوز ان تبرم عقود بين الدولة و المستثمرين الاجانب تتضمن شروكا تنص على تسوية اي خلل ينشأبين المستثمر الاجنبي وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب بشأن التحكيم الدولي[1] .

3-الحوافز و الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس .

3-1- الحوافز الضريبية و المالية: حيث اشتملت على :

- اعفاء تام من الضرائب لمدة 10 سنوات و تخفيض بنسبة 50% في السنة الحادية عشر .
- اعفاء تام من الضرائب بالنسبة للارباح المعاد استثمارها .
- الشركات التي تقوم بتصدير انتاجها كاملا من السلع الرأسمالية و مستلزمات الانتاج من الرسوم الجمركية

[1]- الشبكة العربية الصناعية للمعلومات

www.arifonet.org.ma/ftpoot/dalil%20investment/countries/19_Morocco/CHRTE_ARABE.pdf (page 14)

3-2- الاطار المؤسسي و التشريعي:

-يسمح القانون للشركات الاجنبية التي تقوم بتصدير انتاجها بتملك 100 %من اسهم المشروع .

- تمكين المستثمر الأجنبي من تحويل أرباحها وأصولها إلى الخارج بالعملة الأجنبية بكامل الحرية والحد من السلطة التقديرية للبنك المركزي عبر تبسيط الإجراءات وتقليص الآجال .

- التنصيص على ضمان المساواة في المعاملة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر التونسي في الحقوق والواجبات المتعلقة بالاستثمار عندما يكونان في وضعيات قانونية مماثلة .

3-3- الحوافز الخاصة بالتصدير:

- اعفاء التاجر من الرسوم الجمركية و الضرائب على المواد الاولية .

- الطرح الكلي للارباح من ضريبة خلال 10 سنوات و يصبح هذا الطرح 50 % ابتداءا من السنة 11.

- امكانية التسويق في تونس 20 % من رقم معاملات التصدير .

3-4- حوافز خاصة بحماية البيئة:

- الاعفاء الكلي من الرسوم الجمركية و توقيف العمل بالاداء على القيمة المضيفة.

- طرح 50 بالمئة من المداخيل و الارباح الصافية الخاضعة للضريبة .

- منحة الاستثمار بنسبة 20 بالمئة من تكاليف المشروع [1].

المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيالجزائر و المغرب و تونس.

بالاطلاع على الاحصائيات المتعلقة بتدفقات الاستثمار المصرح بها بغض النظر هن ان كانت هذه الاستثمارات قد تمت بالفعل يتبين ان الدولة قد نجحت في مسعاها في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة عبر الحوافز و الامتيازات التي قدمتها لهم لكن رغم ذلك توجد معوقات تحيل دون ذلك .

1-معوقات الاستثمارالاجنبي المباشر في الجزائر : يمكن إجمالا تصنيف المعوقات الى :

1-1- المشاكل الإدارية والتنظيمية :

- عدم وضوح أحكام بعض النصوص القانونية وتطبيقها بصفة انتقائية مـــن جهـــة إدارية إلى أخرى .

-غياب هيئة وطنية مكلفة بإدارة ومتابعة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط .

- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهـــات الوصية.

[1]- **المزايا والحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالاشارة الى اقتصاديات :تونس و الجزائر**ويدري محمد ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثاني ،تونس ، 14-15مارس ،2003 ص 11.

- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع.

- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار كعدم توفر خدمات الماء، والكهرباء، والغاز، وخطوط الهاتف، وقنوات صرف المياه .

- ثقل النظام الضريبي وشبه الضريبي، من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار.

1-2- مشكلة العقار الصناعي:

- صعوبة الحصول على قطعة ارض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري .

-الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة .

- بقاء العديد من الأوعية العقارية التي بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية [1].

1-3- مشكلة التمويل :

- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر.

- طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها [2] .

1-4- مشكلة الفساد:من خلال :

- تفشي ظاهرة القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة.

-ضعف العنصر البشري المؤهل، و انخفاض إنتاجية العامل الجزائري مقارنة بالدول المجاورة؛

- عدم ارتباط خريجي الجامعات والبحوث العلمية المنجزة في مخابر البحث مع احتياجات المؤسسات الوطنية، كما أن الجامعات لا تكون المتخصصين، وتخرج أصحاب شهادات، بعيدين عن الواقع العملي .

- مشكلة الوصول إلى المعلومات، وندرة المنشورات حول الفرص الاستثمارية [3].

2- معوقات الاستثمارالاجنبي المباشر في المغرب :

2-1- مشكل العقار وملكية الأراضي :من خلال

-تعدد القوانين المنظمة للملكية العقارية للأراضي و صعوبة تحديد المالك الحقيقي للعقار .

- تعدد الجهات المتدخلة في إدارة العقار .

---

[1]- CNUCED, Examen de la politique de l'investissemnt. Algérie, Op. Cit, p.40

[2]- World Bank, Pilot Algeria Investment Climate Assessment, Op.Cit, p.13.

[3]- المنتدى الاقتصادي العالمي، **تقرير التنافسية العربية2007** ،لائحة ترتيب الدول العربية، ص12.

-الارتفاع الباهض في تكلفة الأوعية العقارية الجاهزة للاستغلال نتيجة لعمليات المضاربة و السمسرة.

2-2- مشكل النظام القضائي :من خلال

-البطء الشديد في التنفيذ حيث يتطلب إنفاذ العقود 615 يوما .

-الفساد والرشوة على مستوى الخبراء القضائيين بصفة خاصة .

- لا يفرق القضاء المغربي بين التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي .

2-3- تركز أنشطة الشركات الدولية في قطاعات محدودة من الاقتصاد المغربي : فبخلاف قطاع السياحة والمنسوجات تعتبر القطاعات الاقتصادية الأخرى أقل جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

2-4-ارتفاع تكاليف التمويل :حيث أوضحت دراسة شملت 857 شركة مغربية، صرحت 80 % من الشركات التي تناولتها الدراسة بأنها تعتبر مشكل الولوج إلى القروض عائقا أساسيا .

2-5-القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة :يعد وجود القطاع الرسمي في الاقتصاد الوطني أهم وجوه المنافسة غير المشروعة، ويمثل في المغرب نسبة 36.4 % من الناتج الداخلي الخام[2].

3- معوقات الاستثمارالاجنبي المباشر في تونس:

3-1- ضيق السوق المحلي :

حيث لا يتعدى عدد السكان حسب إحصائيات 2006 10.3 مليون نسمة، ولا يتعدى الدخل السنوي للفرد التونسي 2751 دولار أمريكي عام 2006..

3-2-ضعف مشاركة القطاع الخاص وهيمنة القطاع الحكومي على الحياة الاقتصادية

إذ لا يمثل الاستثمار الخاص الداخلي سوى نسبة 13 % في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

3-3-البيروقراطية والرشوة :

تحتل تونس حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2009 المرتبة 82 من مجموع 204 دولة .

3-4-ارتفاع تكاليف العقار الصناعي وقلة توفره في المناطق المطلوبة

حيث تبلغ تكلفة المتر المربع الواحد في تونس 80 دولار ولا تتعدى دولارين في تركيا ..

3-5- مشكلة التمويل :

[1]- CNUCED, Examen de la politique de l'investissement du Maroc, Op.Cit, p.47.

[2]- الشبكة الأورومتوسطية لوكالات الاستثمارwww. Anima.org

حيث تعتبر من أهم العوائق التي تعترض نمو الشركات التونسية كما ورد في تقريرالتنافسية للدول العربية ، كما يعاني قطاع البنوك من مشكلة الديون المتعثرة حيث تبلغ نسبتها 26.7% من مجموع الديون الممنوحة سنة 2003 ،وقد أوصى صندوق النقد الدولي بضرورة تحصيل هذه الديون بالطرق القصرية[1].

[1]- **الحوافز الممنوحة للإستثمار الإجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر،تونس ،المغرب)**اعد بوراوي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد دولي جامعة الحاج لخضر ، باتنة،2008/2007 ،ص 155-156.

المبحث الثالث : تقييم مناخ الاستثمار وفق أهم المؤشرات الدولية والاقليمية.

توجد العديد من المؤشرات و التي تعبر في نظر المحللين الاقتصاديين و رجال الأعمال الدوليين الى اوضاع الدولة و مناخ الاستثمار فيها كالية لوجهة نظر اما بالتوجه نحو الاستثمار في الدولة المدروسة او الغاء الفكرة و هذه المؤشرات باعتراف واضعيها لم تصل الى درجة الكمال و الدقة و لم تخلو من الاخطاء ، فيما يلي سنعرض وضع دول المغرب العربي (الجزائر و تونس و المغرب) ضمن اهم المؤشرات المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الاجنبي .

المطلب الاول: تقييم الأليات المهيئة للاستثمار من خلال المؤشرات العامة .

من خلال هذا المطلب سنحاول تقييم الاليات الهيئة للاستثمار لدول الجزائر و المغرب و تونس في دراسة مقارنية عن طريق ثلاث مؤشرات المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال و مؤشر الحرية و التنافسية العالمية.

1- التقييم حسب المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال

الجدول رقم18: وضعية الجزائر وتونس والمغرب ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال لسنتي2017-2018

	الجزائر			المغرب			تونس		
	2017	2018	التغير	2017	2018	التغير	2017	2018	التغير
المؤشر العام لسهولة اداء الاعمال	156	166	10-	68	69	1-	77	88	11-
مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء	46.71	46.72	0.01	67.94	67.91	0.03	27.27	67.49	0.20

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على البيانات التالية :

الجزائر :http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria

تونس :http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/tunisia

المغرب http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/morooco

حسب بيانات البنك الدولي في جدول انشطة اعمال دول المغرب العربي تبين لسنة 2018 تبين ان كل من الجزائر و المغرب و تونس قد تراجعو في الترتيب العالمي خاصة تونس التي تراجعت ب 11 مركزا في الترتيب لتحتل المرتبة 88 ومن جانب اخر الجارة المغرب احتلت المرتبة 69 بالمقابل تأخرت الجزائر في الترتيب بشكل كبير حيث احتلت المرتبة 166 هذا يدل على تعقيد الاجراءات الادارية و تكلفتها و الوقت المستغرق لاتمامها من قبل المستثمرين .

مقياس المسافة من الحد الأعلى للاداء:

الجدول رقم 19: مقياس المسافة من الحد الاعلى للأداء لدول المغرب العربي لسهولة أداء الأعمال لسنة 2018.

	الجزائر	المغرب	تونس
بدء النشاط التجاري	46.71	92.46	85.02
إستخراج تراخيص البناء	58.89	79.73	67.49
الحصول على الكهرباء	60.56	76.25	82.28
تسجيل الملكية	43.83	64.35	63.21
الحصول على الائتمان	10.00	45.00	45
حماية المستثمرين الأقلية	33.33	58.33	48.33
دفع الضرائب	54.11	85.72	60.14
التجارة عبر الحدود	24.15	81.12	70.50
إنفاذ العقود	55.49	61.85	59.33
حالات الاعسار	49.24	34.04	54.53

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على البينات التالية

الجزائر :http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria

المغرب :http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/morocco

تونس : http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/tunisia

يظهر مدى اقتراب كل اقتصاد من الحد الاعلى المتمثل في افضل اداء سجل عبر كل مؤشرات تقرير ممارسة انشطة الاعمال في جميع الاقتصاديات و السنوات التي يغطيها التقرير منذ عام 2005 و يتراوح مقياس الاداء الاسود و 100 مستوى الاداء الاعلى ، يتبين من خلال هذا المقياس التحسن في الاقتراب من الحد الاعلى للاداء لكل من الجزائر بتسهيل الاجراءات عبر تحسين البنية التحتية لميناء الجزائر العاصمة كما قام المغرب بتقليص الوثائق المطلوبة في وثائق التصدير بينما قامت تونس بتخفيض معدل الضريبة على الشركات لكن في المقابل سجلت تراجع في مستوى البنية التحتية للمرافئ كما أن الاداء كان متقارب بين تونس و المغرب في معظم المؤشرات الفرعية بينما جاءت الجزائر متـــأخرة من حيث المسافة من الحد الأعلى من الاداء مقارنة بتونس و المغرب .

2- تقييم حسب مؤشر الحرية :

الجدول رقم 20: مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة2010-2018

الدولة	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	نقاط المؤشر	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7
	الترتيب عالميا	105	132	140	145	146	157	154	159	172
	الترتيب عربيا	13	14	15	14	14	14	14	14	14
المغرب	نقاط المؤشر	59.2	59.6	60.2	59.6	58.3	60.1	61.3	61.5	61.9
	الترتيب عالميا	91	93	87	90	103	89	85	86	86
	الترتيب عربيا	9	9	7	7	8	7	8	8	7
تونس	نقاط المؤشر	58.9	58.5	58.6	57.0	57.4	57.7	57.6	55.7	58.9
	الترتيب عالميا	95	100	95	107	109	107	114	117	99
	الترتيب عربيا	11	11	9	9	9	9	11	12	10

المصدر :

THE Heritage foundation, Index of economic freedomhttps://www.heritage.org

نلاحظ وجود تقارب كبير بين دولتي المغرب و تونس من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية حيث سجل المغرب نقاطا بين 58.3 و 61.9 حيث احتل المرتبة 86 سنة 2018 بينما تونس سجلت نقاطا محصورة بين 57 و 58.9 حيث احتلت المرتبة 99 عالميا سنة 2018 . بينما سجلت الجزائر سنة 2018 نسبة 44.7 في مؤشر الحرية الاقتصادية كاخر دولة تصنيفا عربيا و هو رصيد اقل من كل المتوسطات العالمية مما جعلها في المرتبة 172 عالميا و 14 عربيا هذا يعود الى الى انخفاظ في حرية الاستثمار و ادارة الانفاق العام و نقص التحررمن الفساد و الحرية النقدية حيث نلاحظ من الجدول ان النسبة تزداد تناقصا بسبب اعتماد الجزائر على قطاع واحد و هو قطاع المحروقات بالاضافة الى نقص الكفاءة و ضعف الاسواق المفتوحة ووجدود عراقيل جمركية و بيروقراطية الادارة .

3- التقييم حسب مؤشر التنافسية العالمية :

الجدول رقم21: وضع الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشر التنافسية العالمية لسنة2017-2018

المؤشرات		الجزائر	المغرب	تونس
مؤشر التنافسية العالمية	الترتيب العام	86	71	95
المتطلبات الاساسية	الاطار المؤسساتي	88	49	80
	البنية التحتية	93	54	82
	بيئة الاقتصاد	71	55	109
	الصحة و التعليم	71	81	58
	الترتيب	82	57	84
معززات الكفاءة	التعليم العالي	92	101	82
	سوق السلع	129	58	112
	سوق العمل	133	120	135
	تطور السوق المالي	125	72	110
	الاستعداد التكنولوجي	98	82	85
	حجم السوق	36	53	69
	الترتيب	102	85	99
عوامل الابتكار و التطوير	تطور الاعمال	122	69	98
	الابتكار	104	94	99
	الترتيب	118	74	97

المصدر :

https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018

حسب تقرير 2017-2018 لمؤشر التنافسية العالمية جاء تصنيف المغرب و الجزائر احسن من تونس بالمقابل تراجع تصنيف الجزائر و تونس مقارنة بسنة 2016-2017 حيث تراجعت الجزائر و تونس من المراتب 79 و 87 الى المراتب 86 و 95 على التوالي في حين تقدمت المغرب بمركز من 72 سنة 2016-2017 الى المرتبة 71 سنة 2017-2018 و هو دليل على تدهور المناخ الاستثماري في كل من الجزائر و تونس .

المطلب الثاني :تقييم الأليات المهيئة للاستثمار من خلال المؤشرات قياس المخاطر القطرية

من خلال هذا المطلب سنحاول تقييم الاليات الهيئة للاستثمار لدول الجزائر و المغرب و تونس في دراسة مقارنية عن طريق ثلاث مؤشرات قياس المخاطر القطرية .

1- التقييم حسب مؤشرالكوفاس للمخاطر القطرية :

الجدول رقم 22 : وضع الجزائر، تونس والمغرب ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

الدولة	الترتيب عربيا	سبتمبر 2017	جانفي 2016	جانفي 2011
الجزائر	7	C	B	A4
المغرب	3	A4	A4	A4
تونس	6	B	B	A4

المصدر :Risques pays et sectoriels 2018

Guide Coface: http://www.coface.fr/Actualites-Publications/Publications/Analyse-des-risques-pays-et-sectoriels-pour-160-pays-et-13-secteurs

سجلت الجزائر اسوء درجة بين الدول المدروسة حست حصلت على درجة c في اخر دراسة والتي تشير الى انها في وضع تشير الى بيئة السياسية والإقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ بينما سجلت المغرب درجة a4 و التي تشير الى امكانية سوء سجل السداد غير منتظم مع مرور الوقت و مع ذلك تبقى امكانية عدم السداد مقبولة بينما سجلت تونس الصنف b و التي تشير الى ان البيئة السياسية و الاقتصادية تؤثر على سجل السداد السيئ .

2- التقييم حسب مؤشر المخاطر القطرية

الجدول رقم23 : وضع الجزائر، تونس والمغرب حسب مؤشر المخاطر القطرية.

الدولة	الترتيب العربي	جانفي 2017		فيفري 2016		جانفي 2014	ديسمبر 2012
		الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط		
الجزائر	7	74	67.3	53	71.3	72.0	72.0
المغرب	8	88	66.5	72	68.0	72.3	70.5
تونس	11	99	62.8	106	62.8	72.8	64.3

المصدر :- The PRS Group, International Country risk Guide, USA, January 2018, p56.

-تقرير تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية2017 ص 62.

سجلت الجزائر و المغرب درجة مخاطرة منخفضة تراوحت بين 70و79.9 نقطة بينما تونس سجلت درجة مخاطرة معتدلة فكان تنقيطها بين 60 و 69.9 نقطة و يعود السبب الى الاحداث التي وقعت في تونس او ما يسمى الربيع العربي بينما سنة 2017 فان الجزائر و المغرب و تونس حصلت على درجة مخاطرة معتدلة من 60 الى 69.9 .

المطلب 03 : تقييم الاليات المهيئة للاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الاقليمية.

من خلال هذا المطلب سنحاول تقييم الاليات الهيئة للاستثمار في دراسة مقارنية بمؤشرالتنافسية العربية .

1-التقييم حسب المؤشر المركب للتنافسية العربية :

جدول رقم 24: مؤشرات التنافسية العربية في كل من الجزائر تونس و المغرب2015

مؤشرات التنافسية العربية	الجزائر	المغرب	تونس
الاداء الاقتصادي	0.631	0.591	0.580
البنية التحتية	0.153	0.126	0.179
البنية التحتية التقائية	0.358	0.291	0.408
تدخل الحكومة	0.706	0.436	0.643
رأس مال البشري	0.477	0.305	0.599
جاذبية الاستثمار	0.477	0.471	0.468
مؤشر ديناميكية الاسواق	0.253	0.267	0.303
التكلفة الانتاجية	0.396	0.404	0.452
تكلفة الاعمال	0.295	0.400	0.657
الحاكمية و فاعلية المؤسسات	0.242	0.540	0.456
مؤشر الطاقة الابتكارية	0.163	0.206	0.319
مؤشر التنافسية العربية	0.361	0.336	0.455

المصدر : المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، تقرير التنافسية العربية2015،ص 69-77 - 83.

حسب الجدول الموالي لمؤشرات التنافسية العالمية لسنة 2015 نلاحظ ان دولة تونس تحصل على تقييم 0.455 مقارنة بالجزائر و المغرب اللتان تحصلتا على 0.361 و 0.336 مما يدل عل تحسن المناخ الاستثمار من خلال الاداء القتصادي و البنى التحتية و مستوى تدخل الحكومات في الاستثمار و فاعلية المؤسسات وباقي التكاليف المختلفة.

خلاصة الفصل :

لاحظنا من خلال هذا الفصل أن الدول المغاربية بذلت جهودا في تطوير التجارة الخارجية و الاهتمام بالعلاقات الدولية و تطويرها و كذا التركيز على تعزيز و تنمية الاستثمار الاجنبي و قد باشرت في هذه الاجراءات منذ حصولها على الاستقلال فقامت باصلاح هيكلية و تنظيمية على مستوى العديد من القطاعات و برامج اعادة توازنها المالي ، و على رغم هذه البرامج التي اقرتها الدول المغاربية و على الرغم من الاصلاحات العديدة فقد واصلت الاقتصاديات المغاربية [الجزائر،المغرب،تونس] في تسجيل مستويات ضعيفة من النمو و رغم الحوافز و الامتيازات الكبيرة الى ان النتائج المرجوة لم ترقى للمستوى المنشود .

خاتمة عامة :

بعد دراستنا لموضوع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بمناخ الاستثمار والسياسات و المفعلة لتهيئته استطعنا استخلاص أنّه على قدر كبير من الأهمية ،و الذي لطالما كان محل اهتمام الاقتصاديات النامية، من اجل مايوفره الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد من عوائد و تحويلات، وتزويد السوق المحلي بمنتوجات عديدة وذات طابع جديد تغطي الطلب المحلي دون الحاجة إلى الاستيراد و كذلك الاستفادة من التكنولوجيا , ومن هنا تظهر أهمية سياسات الاستثمار وضرورة الاهتمام بالمناخ الاستثماري وتطويره خاصة بالنسبة للاقتصاديات المغاربية [الجزائر , المغرب , تونس]

حيث ركزت دراستنا على وضع المناخ الاستثماري في كل من الجزائر و المغرب و تونس و مدى قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و قد تبين ان هذه الدول بالفعل قد قامت بمجهودات معتبرة ادت الى تحسين مناخ الاستثمار من خلال إصلاحات للوضع الاقتصادي و السياسي و القانوني و الاجتماعي اضافة الى التسهيلات و الامتيازات بهدف دعم التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة النمو, و نتج عنها تحسن تحسن موقعهم في المؤشرات الدولية و زيادات معتبرة في نسبة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بالرغم من تواضع قيمتها نتيجة العوائق التي تقلل من نسبة الاستفادة من الفرص الاستثمارية .

وقد انتهت الدراسة بالتوصل إلى نتائج واقتراح توصيات تمت صياغتها كما يلي :

- الاستثمار الاجنبي له أهمية كبيرة من خلال تأثيراته الايجابية على كل من ميزان المدفوعات و الوضع التجاري للبلد اضافة الى تقليص معدل البطالة و التحويل التكنولوجي .

- الاستثمار الأجنبي وسيلة تمويل على المدى الطويل .

- كلما كان مناخ الاستثمار في حالة جيدة كلما زادت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي .

- مناخ الاستثمار لا يرتبط على مدى التسهيلات الامتيازات المتوفرة فقط بل بمكونات البلد اقتصاديا و سياسيا و قانونيا و اجتماعيا و طريقة تطبيق سياسات جذب الاستثمارات .

- حسب الاحصائيات المدروسة ، يوجد تحسن في تدفق الاستثمارات الاجنبية في بلدان المغرب العربي .

- اشارت الاحصائيات الى ان التوزيع القطاعي في كل من الجزائر و المغرب و تونس على قطاعات اهمها الطاقة و الصناعة و اهمال لقطاع الصحة و الفلاحة .

– المناخ السياسي لبلدان المغرب العربي عامل طارد للمستثمر الاجنبي نتيجة وجود اضطرابات منها الثورات العربية , نمو الوعي السياسي لدى الشعوب العربية و بيروقراطية الأنظمة .

– اظهرت الدراسة وجود اصلاحات في بيئة الاعمال الدولية لم تكن كافية للتقليل من المعوقات التي تحيل دون القيام بأداء الأعمال , جاءت الجزائر في مرتبة متأخرة تعكس بعدها في مقياس المسافة من الحد الاعلى , هذا راجع الى تراجعها في معظم المؤشرات الفرعية العشرة لسهولة الاداء من حيث الاجراءات و الوقت و التكلفة اللازمة لممارسة انشطة الاعمال , عكس المغرب الذي أظهر نتائج حسنة مقارنة بالجزائر و تونس .

– دول المغرب العربي في مراتب متأخرة حسب المؤشرات الدولية و الاقليمية الخاصة بمناخ الاستثمار مما يعكس صعوبة القيام الاستثمار في هذه الدول التي تميزت بدرجة حرية اقتصادية منخفضة و زيادة درجة المخاطر القطرية و درجة فساد مرتفعة , و هو ما يفسر عزوف تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لهذه الدول .

إختبار الفرضيات :

–قبول الفرضية ا لأولى من خلال تأكد ان الاستثمار الأجنبي يؤثر على عدة عوامل اقتصادية مكونة لميزان المدفوعاتوالتجارة كالميزان التجاري من خلال التأثير على مستوى الصادرات و الواردات اضافة الى التقليص من حدة البطالة من خلال توفير مناصب شغل على مستوى المشاريع المنجزة ،و بالطرف الأخر التحويل التكنولوجي ، حيث تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنقل التحويلات التكنولوجية من البلد الأم مالك المشروع الى البلد المراد الاستثمار به و تكون لهذه التحويلات جوانب منها الايجاب و السلبي .

– قبول الفرضية الثانية من خلال دراسة متطلبات المناخ الاستثماريبالنسبة للمستثمر الاجنبي الذي يقرر من خلاله ان يقوم بالاستثمار ، حيث تبين ان البنية التحتية للبلد المضيف [منشات , موانئ , طرقات , اتصالات ، مستوى المصارف ...] اضافة الى جوانب او مقومات اخرى اقتصادية كمستوى التضخم و معدل الفائدة و الدخل و اسعار العملات ، بالمقابل الوضع القانوني و التشريعي و المستوى الاجتماعي و الثقافي للبلد المضيف ، و طرق تطبيق اضافة الى الحوافز و الامتيازات التي تقدمها الدول للمستثمر الأجنبي [اعفاءات جمركية , ضريبية , تخفيضات , رخص ...] ، حيث تعتبر سياسات جذب الاستثمار من بين أهم محددات مناخ الاستثمار ، و يؤثر في تنظيمها و ضبطها حرص الدولة على تطبيقها وفق الامكانات المتوفرة ،

حيث ان هذه السياسات من الضروري أن تخضع للتحديث و التحسين بما يتلاءم مع التطورات و الوضع الداخلي للدولة و الوضع الخارجي المحيط بها ، لتقف عند متطلبات المستثمرين الأجانب و تضمن استقطابهم.

- قبول الفرضية الثالثة ، فلقد اثر مستوى مناخ الاستثمار على مكانة الجزائر و المغرب و تونس عالميا و عربيا من خلال مؤشرات قياس مناخ الاستثمار ، حيث نلاحظ تفوقا لدولة المغرب على كل من الجزائر و المغرب و تونس نظرا لاختلاف مستوى مناخ الاستثمار اقتصاديا و سياسيا و قانونيا اجتماعيا والسياسات المدرجة من قبل السلطات التي كان لها واقع ايجابي في تهيئة مناخ الاستثمار .

*** الاقتراحات :** نقترح بعض التوصيات التي نعتقد أنها مهمة في الظرف الراهن و التي تمثلت فيما يلي:

- وضع سياسة اقتصادية متناسقة بهدف تحقيق الاستقرار و تحسين مستوى الانفتاح الاقتصادي .

- تحديد دور الاستثمار الاجنبي في الخطط التنموية بشكل واضح و توجيهه نحو القطاعات الاستراتيجية التي تحتاج تنمية اكثر مثل قطاع الفلاحة و الصحة .

- تفعيل دور الادارة العامة و هيئات الاستثمار خاصة في تحسين بيئة الاعمال من خلال تسهيل اجراءات الاستثمار خاصة من حيث عددها و تكلفتها و الوقت المستغرق لانجازها بالاضافة الى تبني مفهوم الحكومة الالكترونية .

- العمل على تذليل العوائق و محاربة ظاهرة الفساد المالي و الاداري و تسهيل الحصول على من خلال تفعيل النظام المصرفي و سوق المال بالاضافة الى زيادة درجة الحماية للمستثمر الوطني و الأجنبي و منح المستثمر الاجنبي حرية اقتصادية أكثر .

- اعادة النظر في السياسات الاستثمارية بتحديد انواع و اشكال الاستثمار في القطاع الانتاجي .

الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين 2005-2011	11
الجدول رقم 02 : مؤشر المخاطر القطرية	47
الجدول رقم 03 : مؤشر تقويم المخاطر المالية	47
الجدول رقم 04 : مؤشر تقويم المخاطر السياسية	48
الجدول رقم 05 : مؤشر المخاطر الاقتصادية	48
الجدول رقم 06 : يوضح تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الجزائر مابين 2000-2017	54
الجدول رقم07:يوضح تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرةالى المغرب مابين 2000-2017	55
الجدول رقم 08: تدفقات الاستثمارات الاجنبيةِ المباشرةالى تونس ما بين 2000-2017	56
الجدول رقم09:يبين التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر الفترة 2002 -2015	57
الجدول رقم10: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبي المباشرة الواردة إلى المغرب سنة 2010	58
الجدول رقم 11: التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس خلال 2013-2014	59
الجدول رقم 12: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سنة2003-2015	60
الجدول رقم13: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى المغرب سنة 2003-2015	61
الجدول رقم 14: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى تونس سنة 2003-2015	62
الجدول رقم15 : حساب العمليات الجارية في دول المغرب العربي	65
الجدول رقم16 : عدد السكان في دول المغرب العربي بين 2012-2017	66
الجدول رقم 17 : مستوى الدخل الفردي للدول المغاربية	67
الجدول رقم18: وضعية الجزائر وتونس والمغرب ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال لسنتي 2017-2018	75
الجدول رقم 19: مقياس المسافة من الحد الاعلى للأداء لدول المغرب العربي لسهولة أداء الأعمال لسنة 2018	76
الجدول رقم 20: مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2010-2018	77
الجدول رقم21: وضع الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2017-2018	78
الجدول رقم22:وضع الجزائر، تونس والمغرب ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	79
الجدول رقم23:وضع الجزائر، تونس والمغرب حسب مؤشر المخاطر القطرية	79
الجدول رقم24 : مؤشرات التنافسية العربية في كل من الجزائر تونس و المغرب 2015	80

الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01: مجال دورة حياة المنتج	20
الشكل رقم 02: أعمدة بيانية تبين معدل نمو الناتج المحلي السنوي بالنسبة للجزائر	63
الشكل رقم 03: أعمدة بيانية تبين معدل نمو الناتج المحلي السنوي بالنسبة للمغرب و تونس	64
الشكل رقم 04: منحنى بياني يمثل معدل تطور التضخم في الجزئر	64
الشكل رقم 05: منحنى بياني يمثل معدل تطور التضخم في المغرب و تونس	65

الملاحق

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2015 و 2016

الدولة	2015	2016	الحصة من الاجمالي لعام 2016 (%)	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الأردن	1,600	1,539	5.0	-61	-4
الإمارات	8,795	8,986	29.2	191	2
البحرين	-797	282	0.9	1,079	135
تونس	1,002	958	3.1	-44	-4
الجزائر	-584	1,546	5.0	2,130	365
جيبوتي	124	160	0.5	36	29
السعودية	8,141	7,453	24.2	-688	-8
السودان	1,728	1,064	3.5	-665	-38
الصومال	306	339	1.1	33	11
العراق	-7,752	-5,911	-19.2	1,841	24
سلطنة عمان	-2,692	142	0.5	2,834	105
فلسطين	103	269	0.9	166	161
قطر	1,071	774	2.5	-297	-28
الكويت	293	275	0.9	-19	-6
لبنان	2,353	2,564	8.3	211	9
ليبيا	726	493	1.6	-233	-32
مصر	6,925	8,107	26.3	1,182	17
المغرب	3,255	2,322	7.5	-933	-29
اليمن	-15	-561	-1.8	-546	-3,532
الإجمالي العربي	24,582	30,798	100	6,216	25

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2017 (تم تعديل بيانات 2015 من المصدر)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2015 و 2016

الدولة	2015	2016	الحصة من الاجمالي لعام 2016 (%)	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الأردن	1	3	0.0	2	229
الإمارات	16,692	15,711	53.7	-980	-6
البحرين	497	170	0.6	-327	-66
تونس	19	34	0.1	15	75
الجزائر	103	55	0.2	-48	-47
السعودية	5,390	8,359	28.6	2,969	55
العراق	148	304	1.0	157	106
سلطنة عمان	294	862	2.9	568	193
فلسطين	73	114	0.4	40	55
قطر	4,023	7,902	27.0	3,879	96
الكويت	5,407	-6,258	-21.4	-11,665	-216
لبنان	662	773	2.6	111	17
ليبيا	395	341	1.2	-53	-14
مصر	182	207	0.7	25	14
المغرب	653	639	2.2	-14	-2
موريتانيا	8	19	0.1	11	134
اليمن	6	35	0.1	28	443
الإجمالي العربي	34,553	29,270	100	-5,284	-15

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2017 (تم تعديل بيانات 2015 من المصدر)

الملحق رقم 01: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية

توزيع إجمالي مشاريع الاستثمارات الجديدة الواردة إلى الدول العربية (حسب الدول المستثمرة) بالمليون دولار لعام 2016											
المصدر / الوجهة	مصر	السعودية	الإمارات	الجزائر	المغرب	العراق	البحرين	سلطنة عمان	الأردن	الكويت	الإجمالي
الصين	22,489.7	31.5	2,285.9	3,428.0	595.1		54.5		9.7	580.0	29,474.4
الإمارات	8,984.3	4,534.7		110.0	478.1	3.6	144.5	246.8	528.6	156.1	15,186.7
الولايات المتحدة	281.8	4,017.4	1,609.7		881.0	2.9	19.5	15.2	102.6	43.6	6,973.7
المملكة المتحدة	1,549.1	26.9	378.9		299.8	6.5	2,623.1	17.1		15.1	4,916.5
السعودية	3,916.2		164.4		129.4		146.5	64.4	219.5	.9	4,641.3
روسيا	33.3		33.3		356.2	3,466.7					3,889.6
إيطاليا	1,786.7	21.3	108.5	231.7	1,211.0			7.1	223.1	7.1	3,596.5
سنغافورة	45.7	40.0	134.9	3,151.4				199.8			3,571.7
الهند	26.8	617.5	716.9				640.1	512.2	2.9	29.5	2,546.0
إسبانيا	403.8	3.6	440.9	15.3	79.8		9.0	1,200.0	3.6		2,156.0
الدانمرك		919.0	8.7		908.0						1,835.7
اليابان	27.3	21.3	909.8		359.8		6.5	340.0			1,664.7
كندا	7.9	455.8	1,011.2		90.4				47.9		1,613.2
ماليزيا			5.7						1,600.0		1,605.7
فرنسا	332.0	7.2	270.8	59.1	556.2		3.6		133.8	3.6	1,366.3
مصر		608.7	45.1	159.8							813.6
البرتغال	200.3				67.1				439.0		706.4
ألمانيا	35.2	60.5	299.5	185.3	51.5	6.1			3.7	20.0	661.8
لبنان	536.0		36.8			15.1			3.6	3.6	595.1
كوريا الجنوبية	12.3		20.0	63.0	27.7					387.0	510.0
تركيا	11.9	3.6	.5		420.1		18.7			15.3	470.1
جمهورية التشيك						450.0					450.0
النرويج		2.9						422.4			425.3
جنوب أفريقيا	150.0	133.8	5.8								289.6
تايوان			219.5								219.5
إيران								204.0			204.0
قطر								177.8		14.2	192.0
سويسرا		11.5	94.3	15.3	50.8		7.1		4.5	6.2	189.7
تايلاند			175.4								175.4
أوكرانيا	19.9	106.2	31.0								157.1
الكويت			138.5				18.2				156.7
سلطنة عمان		44.5	27.2				30.4				102.1
فنلندا	25.1		66.3								91.4
بلجيكا			77.3	2.0							79.3
استراليا		6.7	65.8								72.5
هولندا			65.8				6.5				72.3
لوكسمبورغ			27.2				35.9				63.1
نيبال		62.0									62.0
مونتنكرو			22.2		33.9						56.1
المغرب			45.5								45.5
سيريلانكا			22.2					15.1			37.3
أيرلندا			36.1								36.1
السويد			29.7	1.5						3.6	34.8
أخرى	38.4	38.2	193.0	6.8	.0	.0	43.3	.0	.0	.0	319.7
الإجمالي	40,913.7	11,774.8	9,824.3	7,429.2	6,595.9	3,950.9	3,807.4	3,421.9	3,322.5	1,285.8	92,326.5

المصدر : الاونتكاد ، تقرير الاستثمار في العالم 2017

الملحق رقم 02: التوزيع الاجمالي لمشاريع الإستثمارات الجديدة الواردة لدول العربية

الناتج المحلي الإجمالي - قائمة البلدان - أفريقيا

العالم	أوروبا	أمريكا	آسيا	أفريقيا	أستراليا	G20						
البلد				أخرى		السابق	الأعلى	أدنى				
نيجيريا				405.10	2016-12	481	568	4.2	USD - مليار	سنويا		
مصر				336.30	2016-12	333	336	4	USD - مليار	سنويا		
جنوب أفريقيا				294.84	2016-12	317	416	7.58	USD - مليار	سنويا		
الجزائر				156.08	2016-12	165	214	2	USD - مليار	سنويا		
المغرب				101.45	2016-12	101	110	2.03	USD - مليار	سنويا		
السودان				95.58	2016-12	97.16	97.16	1.13	USD - مليار	سنويا		
أنغولا				89.63	2016-12	103	127	4.06	USD - مليار	سنويا		
أثيوبيا				72.37	2016-12	64.46	72.37	6.93	USD - مليار	سنويا		
كينيا				70.53	2016-12	63.77	70.53	0.79	USD - مليار	سنويا		
تنزانيا				47.43	2016-12	45.63	48.2	4.26	USD - مليار	سنويا		
غانا				42.69	2016-12	37.54	47.81	1.22	USD - مليار	سنويا		
تونس				42.10	2016-12	43.2	47.6	0.9	USD - مليار	سنويا		
ساحل العاج				36.16	2016-12	32.83	36.16	0.55	USD - مليار	سنويا		
الكونغو				35.00	2016-12	36.19	36.19	2.88	USD - مليار	سنويا		
ليبيا				29.15	2015-12	41.14	87.14	20.48	USD - مليار	سنويا		
أوغندا				25.53	2016-12	27.86	27.93	0.42	USD - مليار	سنويا		

المصدر : ar.tradingeconomics.com

الملحق رقم 03: الناتج المحلي الإجمالي –بلدان إفرقيا

عدد السكان - قائمة البلدان - أفريقيا

البلد	أخرى		السابق	الأعلى	أدنى		
نيجيريا	185.99	2016-12	181	186	45.14	مليون	سنويا
أثيوبيا	102.40	2016-12	99.87	102	22.15	مليون	سنويا
مصر	96.20	2017-12	94.2	96.2	27	مليون	سنويا
الكونغو	78.74	2016-12	76.2	78.74	15.25	مليون	سنويا
جنوب أفريقيا	55.91	2016-12	54.96	55.91	17.4	مليون	سنويا
تنزانيا	50.14	2016-12	48.8	50.14	10.07	مليون	سنويا
كينيا	46.60	2017-12	45.4	46.6	8.11	مليون	سنويا
أوغندا	41.49	2016-12	40.14	41.49	6.79	مليون	سنويا
الجزائر	41.20	2016-12	40.4	41.2	11.28	مليون	سنويا
السودان	39.58	2016-12	38.65	39.58	7.54	مليون	سنويا
المغرب	34.90	2017-12	34.5	34.9	11.64	مليون	سنويا
موزمبيق	28.83	2016-12	28.01	28.83	7.39	مليون	سنويا
غانا	28.21	2016-12	27.58	28.21	6.65	مليون	سنويا
أنغولا	27.50	2016-12	26.68	27.5	4.97	مليون	سنويا
مدغشقر	24.89	2016-12	24.23	24.89	5.1	مليون	سنويا
الكاميرون	24.50	2017-12	23.44	24.5	5.18	مليون	سنويا
ساحل العاج	23.70	2016-12	23.11	23.7	3.47	مليون	سنويا
النيجر	20.67	2016-12	19.9	20.67	3.39	مليون	سنويا
تونس	11.29	2016-12	11.15	11.29	4.22	مليون	سنويا
رواندا	11.26	2016-12	11.61	11.61	2.93	مليون	سنويا
بوروندي	10.50	2016-12	10.2	10.5	2.78	مليون	سنويا
توغو	7.61	2016-12	7.31	7.61	1.58	مليون	سنويا
سيراليون	7.40	2016-12	7.24	7.4	2.3	مليون	سنويا
ليبيا	6.29	2016-12	6.23	6.29	1.43	مليون	سنويا
إريتريا	5.23	2015-12	6.54	6.54	1.4	مليون	سنويا
جمهورية الكونغو	5.13	2016-12	5	5.13	1.04	مليون	سنويا
جمهورية أفريقيا الوسطى	5.10	2017-12	5	5.1	1.5	مليون	سنويا
ليبيريا	4.60	2016-12	4.5	4.6	1.12	مليون	سنويا
موريتانيا	4.30	2016-12	4.2	4.3	0.86	مليون	سنويا
ناميبيا	2.44	2017-12	2.4	2.44	0.6	مليون	سنويا
بوتسوانا	2.25	2016-12	2.21	2.25	0.52	مليون	سنويا
ليسوتو	2.20	2016-12	2.14	2.2	0.85	مليون	سنويا
غامبيا	2.04	2016-12	1.98	2.04	0.37	مليون	سنويا

المصدر : ar.tradingeconomics.com

الملحق رقم 04: عدد السكان في دول إفرقيا

الكتب :

1-**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** محمد عبد العزيز عبد الله , ,دار النفائس , الطبعة الأولى ،الأردن 2005 .

2-**الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية** سرمد كوكب الجميل، دار الحامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى ، 2001 .

3-**الآثار الإقتصادية للاستثمارات الأجنبية** جاسم محمد المانعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،الطبعة الأولى، 2012.

4-**ادارة الاستثمار** , ماجد أحمد عطا الله , دار أسامة للنشر و التوزيع , الطبعة الاولى , عمان ، الاردن ، 2011

5-**إدارة الاعمال الدولية** عبد السالم أبو قحف، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، 2002 .

6-**الاستثمار الاجنبي المباشر**، أشرف السيد حامد قبال ، دار الفكر الجامعي بمصر، الطبعة الاولى ، 2013 .

7-**الاستثمار الاجنبي و المعوقات والضمانات القانونية** ،وريد محمد السمرائي، مركز الدراسات العربية،الطبعة الاولى،2006.

8-**الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي** فريد النجار، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،الطبعة الاولى ، 2000 .

9-**الاستثمار في المناطق الحرة**، محمد قاسم حصاونة، دار الفكر ناشرون و موزعون ، الجزائر ، الطبعة الاولى ، 2010 .

10-**الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي** نشأت علي عبد العال، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2012

11-**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**،عبد السلام أبو قحف، مؤسسة شبان الجامعة، مصر، 2007 .

12-**الاقتصاد الدولي ،** علي عبد الفتاح أبو شرار، دار المسيرة ، عمان ،2007.

13-**اقتصاديات الادارة و الاستثمار**،عبد السلام ابو قحف ، الدار الجامعية للنشر ،الطبعة الاولى ، 1992.

14-**اقتصاديات الاستثمار الدولي**،عبد السلام ابو فتحي ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ،الاسكندرية ، 2003.

15-**اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الأجنبي**، أبو قحف عبد السلام، المكتب العربي الحديث ، مصر ، الطبعة الاولى ، 1992.

16-**البيئة الاستثمارية** ، فاضل محمد العبيدي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الاولى ،2013 .

17-**التجارة الدولية في عصر العولمة**، محمد دياب ، دار المنهج اللبناني ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 2010 .

18-**التسويق الدولي** , اماني حامد , دار وائل للنشر و التوزيع , عمان , الطبعة الرابعة، 2007 .

19-**التسويق الدولي مفاهيم و اسس النجاح في الاسواق الدولية**،غول فرحات ،دار الخلدونية للنشر، الجزائر ،2008 .

20-**التسويق الدولي**، عبد السلام ابو قحف، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ،2007 .

21-**التمويل الدولي**، فليح حسن خلف، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى ، 2004.

22-**دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية** عميروش محند شلغوم ، مكتبة حسن العصرية ، الطبعة الاولى ، 2012 .

23-**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي** عبد الحميد عبد المطلب، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 2003.

24-**السياسات المالية ،** عبد المجيد دراز ، الجزء 1 ، دار فاروس العلمية ، الطبعة الاولى ،2002 .

25-**العولمة الاقتصادية منظماتها،شركاتها، تداعياتها**،عبد الحميد عبد المطلب، الدار الجامعية، الاسكندرية ،الطبعة الاولى ،2006 .

26-**العولمة الاقتصادية**، فليح حسن خلف ، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ،اربد الاردن ، 2009 .

27-**العولمة المادية والنمو الاقتصادي**،حسن كريم حمزة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الاردن ، 2011 .

28-**قانون الاستثمارات في الجزائر**، عليوش قربوع كمال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعةالاولى ، 1999.

29-**محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** اميرة حسب الله محمد , دراسة مقارنة [تركيا . مصر . كوريا الجنوبية] الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر، الطبعة الاولى ، 2005 .

30-**محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، اميرة حسب الله محمود، ، الدار الجامعية للطباعة و النشر الطبعة الاولى , 2005 .

31-**المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، عبد المجيد قدي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

32-**مقالات في الإقتصاد و الإدارة في سوريا** سعيفان سمير، دار نشر القرن 21 ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2000.

33- **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية**،عبد السلام ابو قحف,مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، 1898.

الأطروحات الجامعية :

اليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر،بن طراد سماء، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ابن خلدون تيارت 2015 .

34-**أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية** ، فارس فضيل ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ،مارس 2004..

35- **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**جمال بلخباط، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة ،2015 .

36- **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية، دراسة حالة الجزائر**مساني صورية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصايات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010_ 2011.

35- **الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**سلمان حسين , مذكرة ماجيستير،جامعة الجزائر 2004.

36-**الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**،كريمة قويدري ، مذكرة ماجيستير ، جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان ، 2011-2010 .

37-**الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي**صياد شاهيناز ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة نيل شهادةماجيستير،2013/2012 .

38-**الحوافز الممنوحة للإستثمار الإجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر،تونس ،المغرب)**،عاعد بوراوي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد دولي جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2008/2007 .

42-**دور نظم المعلومات في دعم مناخ الاستثمار**،سمية عبد الحميد السيد علي، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة،2004.

43-**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر , دول جنوب شرق اسيا و أمريكا اللاتينية**صديقي أحمد , رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجيستير في العلوم التجارية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة مستغانم ، 2006-2007 .

المجلات و السلاسل الدورية :

44-**اثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي الى الجزائر**محمد طالبي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 6 ، الجزائر ، 2008 .

45-**العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها (دراسة مقارنة** بولرباح غريب، مجلة الباحث ، عدد 10 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ، 2012 .

46- **تحليل التنافسية العربية في ضل العولمة الاقتصادية**، منير نوري ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد4 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،جوان 2006 .

47- **الإستثمار الاجنبي .تعاريف و قضايا** ،حسان خضر، ،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ،،السنة الثالثة ، 2004 .

48- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها في اقتصادات الأقطار النامية**مجلة تنمية الرافدين، سعد محمود الكواز، العدد 37 ،جامعة الموصل، العراق، 2005

49- تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربيةيوسف مسعداوي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية- العدد 03 ،الجزائر 2008 .

50-**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**،علي عبد القادر علي ، مجلة جسر التنمية،العدد 34، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،2004،ص 5.

60- **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية** محمد دوادي، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة للتنمية المنظم من طرف المعهد العربي للتخطيط، بيروت (11-13 أفريل 2001) .

61- **واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر ،** بوشول فائزة ، مجلة الباحث العدد 05، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007 .

62- واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و متطلبات تحسين بيئة الاستثماروزغبة طلال، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الجزائر3 ، العدد 2012/07 .

63- **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية**، عبد الحميد بوخاري، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 10 ، 2012 .

64-**واقع و تحديات الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مفتاح صالح و بن يمينة دلال ، ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 43، 2008 .

65- مجلة التمويل والتنمية، لورا والاس ، ، المجلد 44 ، العدد 01 ، مارس2007 .

66- **مجلة الاقتصاد والتنمية ،**أ. بن لكحل محمد أمين ،مخبر التنمية المحلية المستدامة،جامعةالمدية ، العدد 7 جانفي ،2017 .

التقارير :

67- تقرير الاستثمار العالمي ،الاونكتاد 2010

68- تقرير الاستثمار العالمي ،الأونكتاد 2008.

69- تقرير الاستثمار العالمي ،الأونكتاد 2017

70- تقرير التنافسية العربية ،المعهد العربي للتخطيط ، 2004 .

71- تقرير التنافسية العربية2007 ،المنتدى الاقتصادي العالمي، لائحة ترتيب الدول العربية.

72- تقرير التنافسية العربية2009 ، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ، 2010 .

73- تقرير التنافسية العربية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، ، 2015

74- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009 .

75- تقرير مناخ الاستثمار ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: لسنة2016

76- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت، 2011 .

77- تقريرمناخ الاستثمار في الدول العربية،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت 2012 .

78- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2015 ، المؤسسة العربية للضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات،.

79-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2017 .

المؤتمرات :

80- **اتجاهات و محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي** ،حسن بن رفدان الهجموج ،مداخلة في مؤتمر الاستثمار و التمويل ،مصر .

81- **إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية** علي لطفي، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين شمس، ديسمبر 2007 .

82- **الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،عبد المجيد اونيس ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، الجزائر ،17-18 افريل2006 .

83- **المزايا والحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالاشارة الى اقتصاديات :تونس و الجزائر**قويدري محمد ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثاني ،تونس ، 14-15مارس ،2003 .

84- **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي**يعقوب علي جانفي، علم الدين عبد الله بافقا، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مؤتمر الاستثمار والتمويل حول الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر، 2006

85-**ندوة تحت عنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية**، محمود جمال ، محمد العريان ، تونس ، 1997.

86- **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرنامج الانعاش الاقتصادي2000-2014** ، عثمان علام ، الملتقى العربي الاول ، شرم الشيخ ،2015 .

الجرائد :

87- **جريدة الخبر الرسمية** حفيظ صواليلي ، ،الجزائر ،6 اوت 2016 .

المواقع :

90- www.bct.gov.tn

91- ar.tradingeconomics.com

92- http://arabic.doingbusiness.org

93- https://www.heritage.org

94- https://www.weforum.org

95-www.coface.fr

96- www.arifonet.org

97- www. Anima.org

مراجع باللغة الأجنبية :

Rapports

- CNUCED, Examen de la politique de l'investissemnt. Algérie, Op. Cit98

-World Bank, Pilot Algeria Investment Climate Assessment, Op.Cit99

-CNUCED, Examen de la politique de l'investissement du Maroc, Op.Cit100

-World Investment Report: Investing in a Low-Carbon Economy, UNCTAD, 101 .New York and Geneva2017

102-The PRS Group, International Country risk Guide, USA, January 2018.